

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	
			الأنشطة التمويلية
(84,768)	(96,210)		ارباح صكوك موزعة
(240,000)	(300,000)	17	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة
-	(152,972)		الدفعات النقدية مقابل جزء من التزامات عقود الإيجار
(324,768)	(549,182)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
510,340	(3,817,094)		صافي التغير في النقد وما يعادله
9,064,626	9,574,966		النقد وما يعادله في بداية السنة
9,574,966	5,757,872	26	النقد وما يعادله في نهاية السنة
			معلومات إضافية:
2,451,402	3,262,870		الدخل المحصل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
561,975	632,116		العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية
(62,969)	638,112		إجمالي الدخل الشامل الآخر / (الخسارة)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م

(1) عام

(أ) التأسيس والعمل

تأسس بنك البلاد ("البنك")، كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص لتأسيسه بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 بتاريخ 21 رمضان 1425 هـ (الموافق 4 نوفمبر 2004)، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (258) بتاريخ 18 رمضان 1425 هـ (الموافق 1 نوفمبر 2004). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010208295 بتاريخ 10 ربيع الأول 1426 هـ (الموافق 19 إبريل 2005). ويقوم البنك بتقديم الخدمات المصرفية في المملكة العربية السعودية من خلال 110 فرع بنكي (31 ديسمبر 2018م: 111 فرع بنكي) و179 مركز صرافة وحوالات (31 ديسمبر 2018م: 180 مركز صرافة وحوالات).

العنوان المسجل لمركز بنك البلاد الرئيسي هو كما يلي:

بنك البلاد
ص ب 140
الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

تشمل هذه القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة، "شركة البلاد للاستثمار" و"شركة البلاد العقارية" (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة"). إن شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية هما شركتان مملوكتان للبنك بنسبة 100٪، وقد تم تأسيس جميع الشركات التابعة في المملكة العربية السعودية.

يتمثل هدف المجموعة في تقديم الخدمات المصرفية التمويلية والاستثمارية المتكاملة من خلال أدوات إسلامية متنوعة. تتم أنشطة البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وضمن أحكام ونظام مراقبة البنوك.

(ب) الهيئة الشرعية

أنشأ البنك هيئة شرعية ("الهيئة الشرعية")، لضمان خضوع جميع أعمال البنك لموافقتها ورقابتها.

(2) أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

- وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- وفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس للبنك.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما في والفترة والسنة المنتهية في 31 مارس 2019م و31 ديسمبر 2018م، على التوالي، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، على التوالي، والمعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل (الخاصة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 - "ضريبة الدخل" وتفسير لجنة معايير التقارير المالية الدولية رقم 21 - "الضرائب" فيما يتعلق بالزكاة وضريبة الدخل) ونظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

بتاريخ 17 يوليو 2019م، أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي تعليمات إلى البنوك في المملكة العربية السعودية بآثار الزكاة في قائمة الدخل. وذلك أن يكون بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية ومع المعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليهم مجتمعين باسم "المعايير الدولية للتقارير المالية على النحو المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

وفقاً لذلك، في بداية الفترة المنتهية بتاريخ 30 يونيو 2019م، قامت المجموعة بتغيير معالجتها المحاسبية للزكاة، من خلال تعديل الأثر بأثر رجعي بما يتماشى مع معيار المحاسبة الدولي رقم 8، السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء وتم الإفصاح عن تأثير هذا التغيير في الإفصاح رقم 23 حول القوائم المالية الموحدة.

اعتمد البنك المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 " عقود الإيجار " اعتباراً من 1 يناير 2019م وتم الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية نتيجة لهذا المعيار الجديد وكذلك المعالجة المحاسبية للزكاة في إيضاح 3.

(ب) أسس القياس والعرض

تم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الأدوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والالتزامات للمدفوعات المبنية على أساس سعر السهم والتزامات المنافع المحددة التي تم تسجيلها بالقيمة الحالية.

تم عرض قائمة المركز المالي الموحدة بصورة عامة وفقاً للسيولة.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للبنك. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة بالريال السعودي لأقرب ألف.

(د) الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة ان تكون وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير والإصدارات الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والذي يفرض استخدام بعض الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على المبالغ المدرجة في الموجودات والمطلوبات. كما يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم هذه الأحكام والتقديرات والافتراضات بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف.

إن التقديرات المحاسبية الناتجة، بحكم تعريفها، نادراً ما تساوي النتائج الفعلية ذات الصلة. فيما يلي المجالات الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو الأحكام الصادرة والتي تنطوي على مخاطر كبيرة بالتسبب في تعديل جوهري للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية:

1 - خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على جميع فئات الموجودات المالية، التي تتطلب الحكم، على وجه الخصوص، تقدير المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات تعتمد على عدد من العوامل، حيث يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في مستويات مختلفة من المخصصات.

يقوم البنك بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال نماذج معقدة مع عدد من الفرضيات الأساسية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة واعتمادها المتبادل. تتضمن عناصر نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تعتبر الأحكام والتقديرات المحاسبية ما يلي:

- (أ) نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، الذي يساعد على تصنيف احتمالية حدوث التعثر في السداد؛
- (ب) معايير البنك لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، ينبغي قياس المخصصات للموجودات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وتقييم الكفاءة النوعية؛
- (ت) تجزئة الأصول المالية عندما يتم تقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي؛
- (ث) تطوير نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات؛
- (ج) تحديد الارتباط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة ومجموع الضمانات، والتأثير على احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ وقيمة التعرض للتعثر في السداد؛ و
- (ح) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وأوزانها الاحتمالية، لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج تقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة.

- 2 - قياس القيمة العادلة (إيضاح 32)
- 3 - انخفاض الاستثمارات في أدوات الدين المقتناة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 7)
- 4 - تصنيف الاستثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 3)
- 5 - تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها (إيضاح 3)
- 6 - الاستهلاك والإطفاء (إيضاح 9)
- 7 - خطة المنافع المحددة (إيضاح 24)

(3) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية الهامة التي تم تطبيقها في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة موضحة أدناه:

أ) التغيير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تتماشى مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التالية والتعديلات الأخرى على المعالجة المحاسبية للزكاة وضريبة الدخل المذكورة أدناه. باستثناء اعتماد المعالجة المحاسبية الجديدة للزكاة واعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 (عقود الإيجار) لم يكن لهذه التعديلات والاعتمادات أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة على الفترة الحالية أو الفترات السابقة ويتوقع أن يكون لها تأثير ضئيل في الفترات القادمة:

• اعتماد معايير جديدة

اعتباراً من 1 يناير 2019م، طبقت المجموعة معيار محاسبي جديد والتعديل على المعالجة المحاسبية للزكاة، وتأثير تطبيق هذه المعايير موضع ادناه:

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 " عقود الإيجار "

قبل تاريخ 1 يناير 2019م كان البنك يتبع محاسبة عقود الإيجار التالية:

أ) عندما يكون البنك هو المستأجر

تصنف عقود الإيجار والتي لم تتحول بموجبها كافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل الى المجموعة كعقود إيجارات تشغيلية. ونتيجة لذلك، تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة عقود إيجارات تشغيلية. يتم تحميل الدفعات التي بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل الموحدة بطريقه القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

ب) عندما يكون البنك هو المؤجر

عند تحويل الموجودات بموجب عقد اجارة منتهية بالتمليك، يتم اثبات القيمة الحالية لدفعات الإيجار كذمم مدينة ويتم الإفصاح عنها ضمن "التمويل". يتم اثبات الفرق بين اجمالي الذمم المدينة والقيمة الحالية للذمم المدينة كإيراد تمويل غير مكتسب. يتم اثبات دخل الإيجار على مدى فتره عقد الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمار والتي تظهر معدل عائد دوري ثابت.

طبق البنك المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 " عقود الإيجار ". يستبدل هذا المعيار الإرشادات السابقة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 " عقود الإيجار "، وتفسير لجنة التقارير المالية الدولية رقم 4 " والتي تحدد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على عقد إيجار " ولجنة تفسير المعايير رقم 15 " عقود إيجار تشغيلية - حوافز " والتفسير رقم 27 " تقييم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار ".

تم اصدار المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 في يناير 2016 ويعتبر المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019م. ينص المعيار الدولي رقم 16 على أن جميع عقود الإيجارات والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي، ما لم تكن المدة 12 شهرا أو أقل أو عقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة. بالتالي فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 17 إلى عقود إيجار تشغيلية أو تمويلية يتم استبعاده بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بالالتزامات المستقبلية الناتجة عن عقود الإيجارات. وفي المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الاصل المؤجر، وهو ما يعادل عموما القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية بالإضافة الى التكاليف المباشرة المرتبطة بها والتي يتم اطفائها على مدى العمر الانتاجي.

اختار البنك تطبيق التعديل بأثر رجعي حسب ما يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي 16. أثناء تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16 لأول مرة على عقود الإيجار التشغيلية، تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة بشكل عام بمبلغ التزامات عقود الإيجار.

طبق البنك المتوسط المرجح لمعدل الإقراض الإضافي على التزامات عقود الإيجار والتي تم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي في تاريخ التطبيق الأولي.

• التغيير في محاسبة الزكاة

كما ذكر أعلاه، تم تغيير أساس الإعداد للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019م نتيجة لإصدار أحدث تعليمات من مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م. في السابق، كان يتم الاعتراف بالزكاة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفقاً لما ورد في تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 381000074519 بتاريخ 11 أبريل 2017م. وفقاً للتعليمات الجديدة الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م، والتي تنص على أن يتم الاعتراف بالزكاة في قائمة الدخل الموحدة. قامت المجموعة بالمحاسبة بأثر رجعي عن هذا التغيير في محاسبة الزكاة، كما هو موضح أدناه، عن أثر التغيير على القوائم المالية الموحدة. نتج عن هذا التغيير انخفاضاً في دخل المجموعة، في حين أن التغيير لم يكن له أثر على قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

تخضع المجموعة للزكاة وفقاً للوائح الهيئة العامة للزكاة والدخل، ولا يتم حساب الزكاة كضريبة دخل حيث لا يتم احتساب أي ضريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة.

• تصنيف الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية بحسب قياسها بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تسميتهما بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تنشأ في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل وريح على المبلغ الأصلي القائم.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أداة الدين يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تنشأ في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تكون فقط مدفوعات للأصل وريح على المبلغ الأصلي المستحق

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الدين من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بإيرادات ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة.

أدوات حقوق الملكية عند الإثبات المبدئي، في حالة الاستثمار بالأسهم التي يتم الاحتفاظ بها لغير أغراض المتاجرة، فإنه يحق للبنك أن يختار بصورة غير قابلة للتغيير تصنيف هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. علماً بأنه يتم تصنيف الأسهم (كل حالة على حدة) عند شراء الأسهم.

الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يجوز للبنك تصنيف أصل مالي بشكل غير قابل للتغيير والذي يفرض بالمتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة إذا أدى ذلك إلى تقليل أو عدم وجود اختلاط جوهري في الحسابات التي قد تنشأ خلاف ذلك.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً بعد الاعتراف المبدئي، باستثناء الفترة التي تلي تغيير البنك لنموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه الأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. المعلومات التي تم أخذها بالحسبان تشمل:

- السياسات والأهداف المذكورة لمحفظة الأعمال والعمل بتلك السياسات؛
- كيفية تقييم وعمل تقارير أداء المحفظة وتقديمها إلى إدارة البنك؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء الأعمال – على سبيل المثال ما إذا كانت التعويضات تستند على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية المحصلة؛ و
- معدل التكرار، الحجم والتوقيت للمبيعات في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزءاً من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على السيناريوهات المتوقعة بشكل معقول بعد استبعاد سيناريوهات "أسوأ الحالات" أو "حالات الجهد". في حال تحققت التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة مختلفة عن التوقعات الأصلية للبنك، فإن البنك يقوم بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج العمل.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من الأصل والعوائد على مبلغ الأصل القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد "الأصل" على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند اللبث الأولي. يتم تحديد "الأرباح" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بمبلغ الأصل القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (على سبيل المثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من الأصل والعوائد على مبلغ الأصل القائم، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير التوقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم استيفائها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها أن تغير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات البنك للتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال: ترتيبات الأصول غير حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل القيمة الزمنية للنقود – على سبيل المثال: تغيير معدل الربح.

التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

عند الأثبات المبدئي، يقوم البنك بتحديد بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. قام البنك قبل 1 يناير 2018م، بتصنيف بعض الموجودات المالية كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنهم تم إدارة الموجودات والتقرير عنها داخلياً على أساس القيمة العادلة.

• تصنيف المطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف مطلوباته المالية باستثناء الضمانات المالية والتزامات التمويل بقياسها بالتكلفة المطفأة.

• إلغاء الإثبات

• الموجودات المالية

يتم استبعاد أي أصل مالي (أو جزء من أصل مالي، أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة)، عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي.

في الحالات التي يتم فيها تقييم البنك بأنه قام بتحويل أصل مالي، يتم استبعاد الموجودات إذا قامت المجموعة بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري. إذا لم تقم المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري، يتم استبعاد الأصل المالي فقط إذا لم يحتفظ البنك بالسيطرة على الأصل المالي. تعترف المجموعة بشكل منفصل كموجودات أو مطلوبات بأي حقوق أو التزامات تم تكوينها أو الاحتفاظ بها في العملية.

عند إلغاء الإثبات، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها سابقاً في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة يتم تضمينها في قائمة الدخل الموحدة للفترة. أي ربح / خسارة متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الناتجة فإنه عند استبعادها لا يتم الاعتراف بالربح / الخسارة فيما يتعلق بالأوراق المالية في قائمة الدخل، بل يتم ترحيلها من الإحتياطيات الأخرى إلى الأرباح المبقاة بشكل مباشر.

• المطلوبات المالية

يقوم البنك بإلغاء إثبات الالتزام المالي عند إبراء ذمة التزاماته التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها.

• التعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية

• الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، تعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المعدلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف اختلافاً جوهرياً، فإن التعديل لا ينتج عنه إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية. في حال عدم وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء أو إثبات الموجودات المالية. ففي هذه الحالة، يقوم البنك بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل عن طريق خصم التدفقات النقدية التعاقدية المعدلة باستخدام معدل الفائدة الفعال قبل التعديل. ويتم إثبات أي فروق ناتجة من إعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية مع إجمالي القيمة الدفترية الحالية في قائمة الدخل.

• المطلوبات المالية

يقوم البنك بإلغاء إثبات المطلوب المالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية للمطلوبات اختلافاً جوهرياً. ففي هذه الحالة، يتم إثبات المطلوب المالي الجديد على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية المطفأة والمطلوب المالي الجديد مع الشروط المعدلة يتم تسجيله في قائمة الدخل الموحدة.

• الانخفاض في القيمة

يقوم البنك بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- عقود الضمانات المالية المصدرة؛ و
- ضمانات التمويل المصدرة.

لا يتم إثبات خسارة انخفاض في القيمة على استثمارات أسهم.

يقيس البنك مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات أدوات الدين المحددة التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها الأولي.

يعتبر البنك أن أدوات الدين لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في القيمة عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية الخاصة بها يعادل تعريف المفهوم العالمي "لتصنيف الدرجة الاستثمارية".

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن التعثر في السداد على الأداة المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

- الموجودات المالية التي هي غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها)؛
- الموجودات المالية التي هي منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر؛
- التزامات التمويل التي لم يتم استخدامها: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام حامل التزام التمويل بحسب التمويل وبين التدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها؛ و
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة مخصوم منها أي مبالغ يتوقع البنك استرداده من حامل الأداة.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط الموجودات المالية أو تم استبدال موجودات مالية حالية بموجودات مالية جديدة نتيجة لصعوبات مالية يواجهها المقرض، عندها يتم إجراء تقييم حول ما إذا كان ينبغي استبعاد الموجودات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم ينتج عن عملية إعادة الهيكلة المتوقعة استبعاد للموجودات الحالية، فعندها يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الموجودات المالية المعدلة في احتساب العجز النقدي من الموجودات الحالية.
- إذا نتج عن عملية إعادة الهيكلة المتوقعة استبعاد للموجودات الحالية، فعندها يتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للموجودات الجديدة كتدفقات نقدية نهائية من الموجودات المالية الحالية في وقت استبعادها. يتم تضمين ذلك المبلغ في احتساب العجز النقدي من الموجودات المالية الحالية الذي تم خصمها من التاريخ المتوقع للاستبعاد حتى تاريخ إعداد التقرير المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات المالية الحالية.

موجودات مالية منخفضة القيمة

في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ذات رصيد ائتماني منخفض القيمة. ويصنف الأصل المالي "ائتمان منخفض القيمة" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي هو ائتمان منخفض القيمة وفق البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد مثل الحدث الافتراضي أو المتأخر
- إعادة هيكلة التمويل من قبل البنك بشرط ألا ينظر البنك خلاف ذلك.
- إذا أصبح من المحتمل أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- عدم وجود سوق نشط للأوراق المالية نتيجة صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية هو استثمار منخفض القيمة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية.

- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية؛
- قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار أدوات جديدة؛ و
- احتمالية إعادة هيكلة الديون، مما أدى إلى خسائر أصحابها من خلال إعفاء من الديون الطوعي أو الإلزامي.

عرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- التزامات التمويل وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، تم تصنيفها كمخصص؛
- عندما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو الغير المسحوب، لا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على عنصر التزامات التمويل وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب: يعرض البنك مخصص الخسارة بشكل مجمع لكلا العنصرين. ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للعنصر المسحوب. يتم عرض أي فائض لمخصص الخسارة على إجمالي المبلغ للعنصر المسحوب كمخصص و.
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي القيمة العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسارة ويتم إثباته في احتياطي القيمة العادلة. يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في الربح والخسارة والتغيرات بين التكلفة المطفأة للموجودات والقيمة العادلة ويتم إثباتها خلال الدخل الشامل الآخر.

الشطب

يتم شطب التمويل وأدوات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. إذا كان المبلغ المطلوب شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يعامل الفارق أولًا كإضافة إلى المخصص الذي يتم تطبيقه بعد ذلك مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم إثبات المبالغ المستردة لاحقاً كإيرادات أخرى.

• الضمانات المالية والتزامات التمويل

الضمانات المالية هي عقود يدفع البنك بموجبها مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان إزاء الخسائر المتكبدة بسبب إخفاق مدين معين في الدفع عند موعد الاستحقاق طبقاً لبنود أداة الدين المالية. "التزامات التمويل" هي ارتباطات مؤكدة لتقديم الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

تسجل التزامات التمويل مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى، كونها قيمة العلاوة المستلمة.

لم يصدر البنك أي التزامات تمويل يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، ويسجل البنك مخصص خسارة مقابل لالتزامات التمويل الأخرى.

• تقديم الخدمات

تقدم المجموعة خدمات متنوعة لعملائها. يتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل منفصل أو مجموع خدمات مع تقديم الخدمات الأخرى.

خلصت المجموعة أن الإيرادات الناتجة عن تقديم الخدمات المختلفة المتعلقة بتداول الأسهم وإدارة الصناديق، وتمويل التجارة، وتمويل الشركات والخدمات الاستشارية وغيرها من الخدمات المصرفية، يجب أن يتم الاعتراف بها عند النقطة التي يتم تقديم الخدمات فيها، أي عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء. في حين أن الخدمات المجانية المتعلقة ببطاقة الائتمان، فإن البنك يتعرف بالإيراد على مدار الفترة الزمنية.

• برنامج ولاء العملاء

يقدم البنك برنامج ولاء للعملاء (نقاط المكافأة) والتي تسمح لأعضاء البطاقة لكسب النقاط التي يمكن استبدالها بمناقص معينة للشركاء. يقوم البنك بتخصيص جزء من سعر الصفقة (رسوم التبادل) لنقاط المكافآت الممنوحة لأعضاء البطاقة، بناءً على سعر البيع النسبي المنفرد

يتم تأجيل مبلغ الإيرادات المخصصة لنقاط المكافآت ويتم تسجيله في قائمة الدخل عند استرداد نقاط المكافأة.

يتم تعديل المبلغ التراكمي للالتزامات التعاقدية المتعلقة بنقاط المكافأة غير المستردة مع مرور الوقت بناءً على الخبرة الفعلية والاتجاهات الحالية فيما يتعلق بعملية الاسترداد.

4 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما هو موضح بإيضاح رقم 1. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

الشركات التابعة هي المنشآت التي تسيطر المجموعة عليها. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تتعرض بشأنها ولديها حقوق في الحصول على عوائد مختلفة من مشاركتها في المنشأة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة المستثمر فيها. توحيد القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة إعتباراً من تاريخ إنتقال السيطرة على تلك الشركات إلى البنك ويتم التوقف عن التوحيد اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة من البنك.

يتم إستبعاد الأرصدة بين شركات المجموعة، وأي دخل أو مصروف ينشأ من المعاملات المالية بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. تستبعد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي يتم فيها استبعاد الأرباح غير المحققة إلى الحد الذي لا يكون فيه دليل على الانخفاض في القيمة.

• العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي، وهو أيضاً العملة الوظيفية للبنك والشركات التابعة.

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة في تاريخ التقرير.

تقيد المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

• إثبات الإيرادات / المصاريف

• الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية والعائد على المطلوبات المالية

يتم إثبات الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية والعائد على المطلوبات المالية في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة العائد الفعلي على الأرصدة القائمة على مدى فترة العقد.

ان احتساب معدل العائد الفعلي يأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة الحالية والتي تتضمن الأتعاب، وتكاليف المعاملات، والخصومات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي ولا تتضمن خسائر التمويل المستقبلية. تعتبر تكاليف المعاملات، تكاليف عرضية تتعلق مباشرة بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات التمويلية.

• دخل الأتعاب والعمولات

يتم إدراج دخل الأتعاب والعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي في قياس الموجودات ذات الصلة.

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات التي لا تعتبر جزءاً لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي على الموجودات والمطلوبات المالية عند تقديم الخدمات ذات الصلة كما يلي:

- يتم إثبات أتعاب إدارة المحافظ وأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى وفقاً لعقود الخدمات ذات العلاقة وذلك في العادة على أساس زمني نسبي.
- يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات، إدارة الثروات، والتخطيط المالي وخدمات الحفظ وغيرها من الخدمات المماثلة التي تقدم خلال مدة زمنية على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات.
- يتم إثبات الأتعاب المرتبطة بالأداء أو مكونات الأتعاب عند الوفاء بمعايير الأداء.
- يتم تأجيل إثبات أتعاب الالتزام لمنح التمويل التي يحتل سحبها وكذلك أتعاب الائتمان الأخرى (بما فيها التكاليف العرضية)، وإثباتها كتسوية للعائد الفعلي على التمويل. وفي الحالات التي لا يتوقع فيها بأن تؤدي الالتزامات المتعلقة بالتمويل إلى استخدام التمويل، يتم إثبات أتعاب الالتزام لمنح التمويل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.
- تتعلق مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى أساساً بأتعاب المعاملات والخدمات، ويتم قيدها كمصاريف عند إتمام المعاملة واستلام الخدمة.

• مكاسب / (خسائر) تحويل العملات الأجنبية

يتم إثبات مكاسب / (خسائر) تحويل العملات الأجنبية طبقاً لما تم تفصيله في السياسة المحاسبية المتعلقة بتحويل العملات الأجنبية أعلاه.

• توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح من الإستثمار عند الإقرار بأحقية المجموعة إستلامها.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوبات بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. إن قياس القيمة العادلة مبني على افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل مطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات أو المطلوبات، أو
- في أكثر الأسواق ذات العوائد المقبولة والمتاحة للموجودات والمطلوبات، في حال عدم وجود سوق رئيسية.

يجب أن تكون السوق الرئيسية أو أكثر الأسواق ذات العوائد المقبولة متاحة للمجموعة.

وتقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بناءً على الافتراضات التي يستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وعلى افتراض بأنهم يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم.

تستخدم المجموعة طرق تسعير مناسبة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك بزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي ادناه للقيمة العادلة، بناءً على مدخلات المستوى الأدنى الهام لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول - الأسعار المتداولة في الاسواق المالية النشطة لنفس الموجودات والمطلوبات (بدون تعديل).
- المستوى الثاني - طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث - طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى تسلسل القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

تقييم الضمانات

لتخفيف مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، يسعى البنك إلى استخدام ضمانات، حيثما أمكن. وتأتي الضمانات بأشكال مختلفة، مثل النقدية والأوراق المالية والاعتمادات المستندية / الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية والتحسينات الائتمانية مثل اتفاقات المقاصة. يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بشكل عام، كحد أدنى، عند البدء وإعادة التقييم على أساس دوري. ومع ذلك، يتم تقييم بعض الضمانات، على سبيل المثال، النقد أو الأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات هامش الربح، يومياً.

إن السياسة المحاسبية للبنك الخاصة بالضمانات المسندة إليه من خلال ترتيبات الإقراض بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9. لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي للبنك. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على حساب خسائر الائتمان المتوقعة.

يستخدم البنك إلى أقصى حد ممكن بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، استناداً إلى البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل وسطاء الرهن العقاري، القوائم المالية المراجعة، أو استناداً إلى مؤشرات أخرى مستقلة.

الضمانات المعاد امتلاكها

إن السياسة المحاسبية للبنك للضمانات المعاد امتلاكها هي بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9. وتتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المعاد امتلاكه في عملياته الداخلية أو إعادة بيعه.

يتم تحويل الموجودات المقرر أن يتم استخدامها على أفضل وجه في العمليات إلى فئة الموجودات ذات الصلة بقيمة أقل من قيمتها المستحقة أو القيمة الدفترية للأصل الأصلي المضمون. يتم تحويل الأصول التي يتم تحديد بيعها لتكون خياراً أفضل إلى موجودات محتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة (موجودات مالية) والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ التملك، بالتوافق مع سياسة البنك.

في سياق أعماله العادية، لا يمتلك البنك ممتلكات أو موجودات أخرى في محفظته للبيع بالتجزئة، ولكنه يقوم بتوظيف وكلاء خارجيين لاسترداد الأموال، عادة في المزاد، لتسوية الديون غير المسددة. يتم إرجاع أي أموال فائضة إلى العملاء / الملتزمين. نتيجة لهذه الممارسة، لم يتم تسجيل العقارات السكنية بموجب عمليات إعادة الملكية القانونية في قائمة المركز المالي.

• الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم والإنخفاض في القيمة إن وجد. يجري إستهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات وكما يلي:

المباني	33 سنة
تحسينات المباني المستأجرة	فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي (10 سنوات)، أيهما أقل
المعدات والأثاث والسيارات	4 إلى 6 سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	5 سنوات

بتاريخ كل تقرير، يتم مراجعة القيمة التقديرية المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ومن ثم يتم تعديلها إذا لزم الأمر.

ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع وذلك بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة إلى القيمة القابلة للإسترداد في حال زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للإسترداد له.

• مخصصات المطلوبات والرسوم

تستلم المجموعة مطالبات قانونية ضدها خلال دورة أعمالها العادية. وعند دراسة المخصصات، قامت الادارة بإجراء التقديرات بشأن احتمال تجنيب مخصص لقاء المطالبات. إن تاريخ إنتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المراد دفعه غير مؤكد. إن التوقيت والتكلفة تعتمد في النهاية على الإجراءات النظامية المتبعة.

• محاسبة عقود الإيجار

• حق استخدام الموجودات / التزامات عقود الإيجار

عند الاثبات الأولي، في بداية العقد، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد، أو يتضمن، عقد إيجار. العقد يعتبر، أو يتضمن، عقد إيجار إن كان العقد ينقل السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت في مقابل عوض. يتم تحديد السيطرة إذا كانت معظم المنافع تعود للبنك ويمكن للبنك توجيه استخدام هذه الموجودات.

• حق استخدام الموجودات

يطبق البنك نموذج التكلفة، ويقيس حق استخدام الموجودات بالتكلفة:

- (أ) يخصم منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للإنخفاض في القيمة؛ و
 (ب) تكون معدلة لأي إعادة قياس للالتزامات عقود الإيجار لتعديلات الإيجار.

بشكل عام، سيكون حق استخدام الموجودات مساويا للالتزامات عقود الإيجار. ومع ذلك إذا كانت هناك تكاليف اضافية مثل تكاليف تجهيز المواقع، الودائع غير القابلة للاسترداد وغيرها من المصاريف المتعلقة بالمعاملات، يجب أن تضاف على قيمة حق استخدام الموجودات.

• التزامات عقود الـايجار

عند الاعتراف الأولي، فإن التزام عقود الـايجار هو القيمة الحالية لجميع الدفعات المتبقية للمؤجر.

بعد تاريخ البدء بتطبيق المعيار، يقيس البنك التزامات عقود الـايجار عن طريق:

1. زيادة القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزامات عقود الـايجار،
2. خفض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الـايجار المقدم، و
3. إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس أي إعادة تقييم أو تعديل على عقد الـايجار.

• النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وما في حكمها بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقد والأرصدة والمرابحة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وفترة استحقاقها الاصلية تستحق خلال ثلاثة أشهر او اقل من تاريخ الاقتران والتي تخضع لتغيرات غير هامة في قيمتها العادلة.

• أسهم الخزينة

تقيد أسهم الخزينة بالتكلفة ويتم إظهارها كبنء مخصص من حقوق الملكية بعد تعديلها بتكاليف المعاملات وتوزيعات الأرباح والأرباح أو الخسائر من بيع الأسهم. ويتم إثبات هذه الأسهم بما يعادل المبلغ المدفوع.

يقوم البنك بشراء هذه الأسهم بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك لإبراء ذمته من التزاماته بموجب البرامج التحفيزية للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم.

• برنامج أسهم الموظفين

يقدم البنك لموظفيه المؤهلين برامج تحفيزية مدفوعة على أساس الأسهم (البرامج) معتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجب شروط هذا البرنامج، يمنح البنك الموظفين المؤهلين أسهم سيتم الاحتفاظ بها كجزء من مكافأتهم السنوية.

تقاس تكلفة هذا البرنامج على أساس القيمة العادلة في تاريخ منح الأسهم.

يتم إثبات تكلفة البرنامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشرط الخدمة والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظفون المعنيون منح الأسهم (تاريخ الاستحقاق). تظهر المصاريف التراكمية - التي يتم احتسابها بموجب هذا البرنامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق - المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات البنك لعدد الأسهم التي سيتم منحها في نهاية المطاف. يمثل المبلغ المحمل أو المقيد على قائمة الدخل الموحدة لسنة ما، الحركة في المصاريف التراكمية المثبتة في بداية ونهاية تلك السنة.

يقوم البنك، بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، بإبرام اتفاقية مع طرف ثالث محايد للاحتفاظ بالأسهم المعنية في البرنامج بالإضافة للمزايا المستحقة لهذه الأسهم.

• خطة المنافع المحددة

يقوم البنك بتسجيل خطة منافع نهاية الخدمة لموظفيه بناءً على قوانين العمل السعودية السائدة. يتم استحقاق المطلوبات على أساس طريقة الوحدة المتوقعة وفقاً للتقييم الاكتواري الدوري.

• الزكاة وضريبة الاستقطاع

كما ذكر في إيضاح رقم 2، تم تغيير أساس الإعداد بدءاً من الفترة المنتهية في 30 يونيو 2019م نتيجة لإصدار أحدث تعليمات من مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م. في السابق، كان يتم الاعتراف بالزكاة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفقاً لما ورد في تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 381000074519 بتاريخ 11 أبريل 2017م. وفقاً للتعليمات الجديدة الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م، والتي تنص على أن يتم الاعتراف بالزكاة في قائمة الدخل الموحدة.

قامت المجموعة بالمحاسبة بأثر رجعي عن هذا التغيير في محاسبة الزكاة، كما هو موضح في الإيضاح رقم 23، عن أثر التغيير على القوائم المالية الموحدة. نتج عن هذا التغيير انخفاضاً في دخل المجموعة، في حين أن التغيير لم يكن له أثر على قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

تخضع المجموعة للزكاة وفقاً للوائح الهيئة العامة للزكاة والدخل، يتم تحميل مصروف الزكاة على قائمة الدخل، ولا يتم حساب الزكاة كضريبة دخل حيث لا يتم احتساب أي ضريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة.

تخصم ضرائب الاستقطاع من الدفعات للموردين غير المقيمين مقابل الخدمات المقدمة والبضاعة المشتراة وفقاً للأنظمة الضريبية المطبقة في المملكة العربية السعودية وتُدفع شهرياً مباشرة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل.

• الاستمرارية

قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار، وهي مقتنعة بأن المجموعة تمتلك الموارد لمواصلة الأعمال في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. لذلك، يتم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

(5) النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

إيضاح	2019م بآلاف الريالات السعودية	2018م بآلاف الريالات السعودية
ودیعة نظامیة	3,553,372	3,151,301
نقد فی الصندوق	1,669,426	1,702,065
أرصدة أخرى	2,693,054	1,584,835
الإجمالي	7,915,852	6,438,201

1-5 وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب، والادخار، ولأجل والودائع الأخرى تحسب بناءً على متوسط الرصيد في نهاية يوم كل شهر. إن الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك وبالتالي لا تعتبر جزءاً من النقدية وما في حكمها.

2-5 يشمل ذلك بشكل رئيسي حساب إدارة النقد لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

(6) أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

	2019م بآلاف الريالات السعودية	2018م بآلاف الريالات السعودية
تحت الطلب	210,763	188,592
مرايحات في بضائع - العاملة	3,832,058	8,147,578
مرايحات في بضائع - غير العاملة	-	90,923
	3,832,058	8,238,501
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,070)	(92,809)
الإجمالي	4,041,751	8,334,284

ويبين الجدول تحليل مخصص للخسارة للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

				31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	
92,809	90,923	-	1,886	مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2019م
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المنخفضة في قيمة الائتمان
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المنخفضة في قيمة الائتمان
(816)	-	-	(816)	صافي ما تم عكسه للسنة
(90,923)	(90,923)	-	-	الشطب
1,070	-	-	1,070	مخصص الخسارة كما في 31 ديسمبر 2019م

				31 ديسمبر 2018م بآلاف الريالات السعودية
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	
93,519	90,923	6	2,590	مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2018م
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المنخفضة في قيمة الائتمان
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المنخفضة في قيمة الائتمان
(710)	-	(6)	(704)	صافي ما تم عكسه للسنة
-	-	-	-	الشطب
92,809	90,923	-	1,886	مخصص الخسارة كما في 31 ديسمبر 2018م

(7) الاستثمارات، صافي

(أ) تتكون الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2019م

الإجمالي	دولي		محلي		بالآلاف الريالات السعودية
	غير متداولة	متداولة	غير متداولة	متداولة	
					القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
456,323	-	-	165,876	290,447	أسهم
7,571,501	248,933	72,030	6,627,199	623,339	صكوك
8,027,824	248,933	72,030	6,793,075	913,786	
					القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة
866,292	144,679	-	395,170	326,443	صناديق الاستثمار
					استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة
1,292,796	-	-	1,292,796	-	مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
800,211	-	187,315	332,071	280,825	صكوك
2,093,007	-	187,315	1,624,867	280,825	
10,987,123	393,612	259,345	8,813,112	1,521,054	الإجمالي

2018م

الإجمالي	دولي		محلي		بالآلاف الريالات السعودية
	غير متداولة	متداولة	غير متداولة	متداولة	
					القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
381,512	-	-	165,893	215,619	صافي أسهم بعد اللطفاء
4,390,851	248,332	14,685	3,367,461	760,373	صكوك
4,772,363	248,332	14,685	3,533,354	975,992	
					القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة
400,083	18,085	-	360,489	21,509	صناديق الاستثمار
					استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة
1,293,264	-	-	1,293,264	-	مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
6,465,710	266,417	14,685	5,187,107	997,501	الإجمالي

(ب) فيما يلي تحليل بالإستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
4,611,162	7,708,424	حكومية وشبه حكومية
1,854,548	3,278,699	شركات
6,465,710	10,987,123	الإجمالي

(ج) تتضمن استثمارات الأسهم؛ أسهم غير متداولة بمبلغ 165.9 مليون ريال سعودي (2018م: 165.9 مليون ريال سعودي) مدرجة بالتكلفة حيث تعتقد الإدارة أن تكلفة هذه الاستثمارات تقارب قيمتها العادلة. كما تعتقد الإدارة أن تكلفة مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي والصكوك غير المتداولة تقارب قيمتها العادلة.

تحليل التغيرات في مخصص الخسارة لودوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التأخر والتكلفة المطفأة، على النحو التالي::

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية
10,909	-	-	10,909	مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2019م
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المنخفضة في قيمة الائتمان
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المنخفضة في قيمة الائتمان
3,450	-	-	3,450	صافي المحمل للسنة
-	-	-	-	الشطب
14,359	-	-	14,359	مخصص الخسارة كما في 31 ديسمبر 2019م

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	31 ديسمبر 2018م بآلاف الريالات السعودية
5,927	-	-	5,927	مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2018م
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المنخفضة في قيمة الائتمان
-	-	-	-	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المنخفضة في قيمة الائتمان
4,982	-	-	4,982	صافي المحمل للسنة
-	-	-	-	الشطب
10,909	-	-	10,909	مخصص الخسارة كما في 31 ديسمبر 2018م

(8) التمويل، صافي

(أ) مسجل بالتكلفة المطفأة:

31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية		
الإجمالي	تمويل شخصي	تمويل تجاري
60,540,323	28,311,232	32,229,091
735,913	283,689	452,224
61,276,236	28,594,921	32,681,315
(1,913,700)	(406,356)	(1,507,344)
59,362,536	28,188,565	31,173,971

31 ديسمبر 2018م بآلاف الريالات السعودية		
الإجمالي	تمويل شخصي	تمويل تجاري
51,575,105	21,339,772	30,235,333
728,626	165,008	563,618
52,303,731	21,504,780	30,798,951
(1,715,616)	(363,514)	(1,352,102)
50,588,115	21,141,266	29,446,849

ويبين الجدول أدناه تحليل التغيرات في مخصص الخسارة في قيمة التمويل على النحو التالي:

31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية			
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر
1,715,616	806,877	549,426	359,313
-	(28,795)	(84,158)	112,953
-	(3,365)	53,722	(50,357)
-	211,291	(94,261)	(117,030)
531,886	96,262	523,311	(87,687)
(333,802)	(333,802)	-	-
1,913,700	748,468	948,040	217,192

31 ديسمبر 2018م					
بآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر		
1,311,757	529,140	314,648	467,969	مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2018م	
-	-	(6,665)	6,665	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا	
-	(2,210)	304,778	(302,568)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المنخفضة في قيمة الائتمان	
-	227,501	(116,073)	(111,428)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المنخفضة في قيمة الائتمان	
486,181	134,768	52,738	298,675	صافي المحمل للسنة	
(82,322)	(82,322)	-	-	الشطب	
1,715,616	806,877	549,426	359,313	مخصص الخسارة كما في 31 ديسمبر 2018م	

المبلغ التعاقدى غير المسدد على الموجودات المالية التي تم شطبها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م والتي لا تزال خاضعة للإنفاذ هو 334 مليون ريال سعودي (2018م: 82 مليون ريال سعودي).

(ب) يشمل التمويل ذمم إيجار تمويلي، وهي كما يلي:

2018م		2019م		
بآلاف الريالات السعودية		بآلاف الريالات السعودية		
تمويل تجاري	تمويل شخصي	تمويل تجاري	تمويل شخصي	
				إجمالي الذمم المدينة من التأجير التمويلي:
-	409,036	-	580,044	أقل من سنة
209,917	904,861	464,647	776,363	من سنة إلى خمس سنوات
-	108,032	-	163,146	أكثر من خمس سنوات
209,917	1,421,929	464,647	1,519,553	
(3,540)	(319,521)	422	(330,157)	عائد غير مكتسب من التأجير التمويلي
206,377	1,102,408	465,069	1,189,396	صافي الذمم المدينة من التأجير التمويلي

2018م		2019م		
بآلاف الريالات السعودية		بآلاف الريالات السعودية		
تمويل تجاري	تمويل شخصي	تمويل تجاري	تمويل شخصي	
				صافي الذمم المدينة من التأجير التمويلي:
-	332,911	-	465,984	أقل من سنة
206,377	704,798	465,069	609,631	من سنة إلى خمس سنوات
-	64,699	-	113,781	أكثر من خمس سنوات
206,377	1,102,408	465,069	1,189,396	

(9) الممتلكات والمعدات، صافي

الإجمالي 2018م	الإجمالي 2019م	حق استخدام الموجودات	أجهزة الحاسب الآلي	المعدات والأثاث والسيارات	تحسينات المباني المستأجرة	الأراضي والمباني	بآلاف الريالات السعودية
التكلفة:							
1,882,546	2,261,147	-	441,027	416,110	712,474	691,536	كما في بداية السنة
379,582	1,000,069	685,438	54,966	47,665	22,066	189,934	الإضافات خلال السنة
(981)	(40,431)	-	(8,244)	(709)	(155)	(31,323)	الاستيعادات
2,261,147	3,220,785	685,438	487,749	463,066	734,385	850,147	كما في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم:							
1,007,122	1,114,299	-	359,061	292,088	451,340	11,810	في بداية السنة
108,092	248,924	114,409	41,993	48,575	28,292	15,655	المحمل للسنة
(915)	(8,767)	-	(8,042)	(709)	-	(16)	الاستيعادات
1,114,299	1,354,456	114,409	393,012	339,954	479,632	27,449	كما في 31 ديسمبر
صافي القيمة الدفترية:							
	1,866,329	571,029	94,737	123,112	254,753	822,698	كما في 31 ديسمبر 2019م
1,146,848		-	81,966	124,022	261,134	679,726	كما في 31 ديسمبر 2018م

تشتمل تحسينات المباني المستأجرة أعلاه على أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 21.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019م (2018م: 18.1 مليون ريال سعودي).

الحركة في بند حق استخدام الموجودات:

أجهزة الحاسب الآلي	المعدات والأثاث والسيارات	تحسينات المباني المستأجرة	الأراضي والمباني	بآلاف الريالات السعودية
-	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
-	8,484	-	676,954	الإضافات
-	(1,697)	-	(112,712)	الاستهلاك / الإطفاء
-	6,787	-	564,242	الرصيد في نهاية السنة

10) الموجودات الأخرى

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
120,233	87,735	مصاريف مدفوعة مقدما ودفوعات مقدمة للموردين
63,379	120,217	أتعاب إدارة مستحقة
207,530	593,814	الموجودات المستخدمة لإتمام عمليات التمويل
271,826	1,100,074	أخرى
662,968	1,901,840	الإجمالي

11) أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
278,675	212,045	تحت الطلب
2,822,116	433,075	استثمارات مباشرة
3,100,791	645,120	الإجمالي

12) ودائع العملاء

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
29,290,547	33,669,863	تحت الطلب
11,023,615	12,456,218	استثمار مباشر
15,781,512	19,315,147	حساب البلاد (مضاربة)
1,079,920	1,356,337	أخرى
57,175,594	66,797,565	الإجمالي

يشمل ما ورد أعلاه ودائع بالعملات الأجنبية على النحو التالي:

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
469,169	494,939	تحت الطلب
401,896	1,722,333	استثمار مباشر
-	81,900	حساب البلاد (مضاربة)
48,533	48,120	أخرى
919,598	2,347,292	الإجمالي

(13) الصكوك

بتاريخ 30 أغسطس 2016م، أصدر البنك 2,000 شهادة صكوك (صكوك) بمبلغ مليون ريال سعودي لكل صك، تستحق الدفع بشكل ربع سنوي وذلك في 28 فبراير و 30 مايو و 30 أغسطس و 30 نوفمبر من كل سنة حتى تاريخ 30 أغسطس 2026م، وهو التاريخ الذي تستحق فيه هذه الصكوك. يحق للبنك ممارسة خيار الاسترداد في 30 أغسطس 2021م أو بعد هذا التاريخ حال استيفاء شروط محددة حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار المتعلقة بها. يمكن استرداد الصكوك أيضاً حال استيفاء بعض الشروط الأخرى حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار. لم يتعثر البنك في سداد دفعات (الأرباح / أصل المبلغ) المستحقة خلال السنة. إن توزيعات الأرباح المتوقعة للصكوك هي سعر الأساس لثلاث شهور بالإضافة إلى هامش ربح بنسبة 2٪.

(14) المطلوبات الأخرى

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
999,615	3,544,777	ذمم دائنة
619,270	747,190	مصاريف مستحقة
-	532,465	التزامات عقود الياجار
1,899,320	2,374,623	أخرى
3,518,205	7,199,055	الإجمالي

(15) رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للبنك من 750 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية (31 ديسمبر 2018م: 600 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية).

أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 17 ديسمبر 2018م إلى الجمعية العامة غير العادية بإصدار أسهم مجانية (سهم واحد لكل 4 أسهم محتفظ بها) مما يؤدي إلى زيادة رأس مال البنك من 6,000 مليون ريال سعودي إلى 7,500 مليون ريال سعودي. وقد تمت الموافقة على هذه التوصية في اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي تم انعقاده بتاريخ 09 أبريل 2019م.

تم تنفيذ الزيادة برفع رأس المال بمبلغ 1,144 مليون ريال سعودي و356 مليون ريال سعودي من خلال الاحتياطي النظامي والأرباح المبقاة، على التوالي. بالتالي ارتفع عدد الأسهم بعد إصدار أسهم مجانية من 600 مليون سهم الي 750 مليون سهم.

(16) الإحتياطي النظامي

تقتضي المادة رقم 13 من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية بتحويل ما لا يقل عن 25٪ من صافي الدخل إلى الإحتياطي النظامي إلى أن يساوي رصيد هذا الإحتياطي رأس المال المدفوع للبنك. وعليه تم تحويل مبلغ 311 مليون ريال سعودي (2018م: 278 مليون ريال سعودي) إلى الإحتياطي النظامي. علماً بأن الإحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

تم استخدام الإحتياطي النظامي بغرض إصدار أسهم مجانية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م كما تم ذكره بالتفصيل في الإيضاح رقم 15.

(17) توزيعات الأرباح

في تاريخ 18 يوليو 2019م، تم اعتماد توزيعات نقدية بمبلغ 300 مليون ريال سعودي (0.4 ريال سعودي لكل سهم) من قبل مجلس الإدارة، وقد تم دفعها في 8 أغسطس 2019م.

18) الاحتياطات الأخرى

2019م بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - صكوك	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أسهم	مكافأة نهاية الخدمة المحددة للموظفين	الإجمالي
رصيد بداية السنة	(47,050)	(22,782)	-	(69,832)
صافي الحركة خلال السنة	600,940	33,686	3,486	638,112
الرصيد في نهاية السنة	553,890	10,904	3,486	568,280

2018م بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - صكوك	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أسهم	مكافأة نهاية الخدمة المحددة للموظفين	الإجمالي
رصيد بداية السنة المعدل	(4,202)	(2,661)	-	(6,863)
صافي الحركة خلال السنة	(42,848)	(20,121)	-	(62,969)
الرصيد في نهاية السنة	(47,050)	(22,782)	-	(69,832)

19) التعهدات والالتزامات المحتملة

أ- الدعاوى القضائية

كانت هناك دعاوى قضائية مقامة ضد البنك كما في 31 ديسمبر 2019م و2018م، تم تكوين مخصصات مقابل بعض هذه الدعاوى وذلك بناءً على تقييم المستشارين القانونيين للبنك.

ب- الالتزامات الرأسمالية

بلغت الالتزامات الرأسمالية لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2019م مبلغ 63 مليون ريال سعودي (2018م: 124 مليون ريال سعودي) ، تتعلق بتحسينات المباني المستأجرة وشراء معدات.

ت- التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها.

إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندة التي تعتبر من قبل المجموعة ضمانات غير قابلة للنقض بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى تحمل نفس مخاطر الائتمان التي يحملها التمويل. أما المتطلبات النقدية بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع المجموعة قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال على المجموعة بسقف محدد وفق شروط وأحكام خاصة مضمونة عادة بشحنات البضاعة التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. تتوقع المجموعة ان يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل رئيسي على شكل تمويل وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول يتوقع أن يكون أقل كثيراً من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات قد يتم انتهاء مدتها أو إنهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

• فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية مقابل التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة:

2019م بآلاف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	567,280	608,662	23,999	-	1,199,941
خطابات ضمان*	713,390	2,159,162	2,144,167	479,957	5,496,676
قبولات	319,594	34,085	-	-	353,679
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	120,471	-	-	1,029,495	1,149,966
الإجمالي	1,720,735	2,801,909	2,168,166	1,509,452	8,200,262

2018م بآلاف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	469,188	321,070	35,640	-	825,898
خطابات ضمان	707,086	2,177,617	1,199,203	192,251	4,276,157
قبولات	417,740	36,309	362	-	454,411
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	-	-	496,104	-	496,104
الإجمالي	1,594,014	2,534,996	1,731,309	192,251	6,052,570

بلغ الجزء القائم غير المستخدم من التعهدات والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل المجموعة كما في 31 ديسمبر 2019م مبلغ 11.4 مليار ريال سعودي (2018م: 7.7 مليار ريال سعودي).

* هذا وفقا لفترة العقد من الضمان وفي حالة العجز عن السداد قد تكون مستحقة الدفع عند الطلب وبالتالي تكون طبيعتها متداولة.

• التعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

2019م بآلاف الريالات السعودية	2018م بآلاف الريالات السعودية	
6,656,231	4,571,693	شركات
1,462,649	1,392,324	مؤسسات مالية
81,382	88,553	أخرى
8,200,262	6,052,570	الإجمالي

(20) الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية

2019م بآلاف الريالات السعودية	2018م بآلاف الريالات السعودية	
		الدخل من الاستثمارات وارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		دخل من مرابحات في البضائع لدى:
50,842	53,883	مؤسسة النقد العربي السعودي
160,257	189,261	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
242,403	118,302	دخل الصكوك
2,901,698	2,362,302	الدخل من التمويل
3,355,200	2,723,748	الإجمالي

(21) العائد على الودائع والمطلوبات المالية

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
		العائد على:
61,130	19,502	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
411,605	523,336	ودائع
86,780	95,391	صكوك
559,515	638,229	الإجمالي

(22) دخل الأتعاب والعمولات، صافي

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
		دخل الأتعاب والعمولات
		حوالات
453,171	454,656	أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع
247,362	274,583	اتعاب اداريه لمنح التسهيلات
100,798	73,516	اعتمادات مستندية وخطابات ضمان
44,060	48,337	اتعاب إدارة (صناديق استثمار وأخرى)
81,162	84,181	دخل عمولة وساطة
51,769	53,747	اتعاب حفظ المستندات
89,713	110,275	أخرى
75,599	57,491	إجمالي دخل الأتعاب والعمولات
1,143,634	1,156,786	مصاريف الأتعاب والعمولات
		أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع
183,166	182,797	مصاريف وساطة
23,314	21,066	حوالات
7,435	10,733	أخرى
86,819	137,716	إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات
300,734	352,312	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
842,900	804,474	

(23) مصروف الزكاة

1.23 خلال سنة 2018م توصلت المجموعة الى اتفاق مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على تسوية المطالبات الزكوية للسنوات المالية السابقة من سنة 2006 وحتى نهاية السنة المالية 2017م مقابل دفع مبلغ قدره 392.8 مليون ريال.

2.23 إن التغيير في المعالجة المحاسبية للزكاة (كما تم شرحه في الإيضاح رقم 3) له الأثر التالي على البنود المدرجة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغييرات في حقوق الملكية:

القوائم المالية المتأثرة	الحساب	قبل التعديل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م: أثر التعديل	أثر اصدار أسهم مجانية	بعد التعديل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م:
قائمة التغييرات في حقوق الملكية	مخصص الزكاة (أرباح مبقاه)	497,817	-	-
قائمة الدخل	مصروف الزكاة	-	-	497,817
قائمة الدخل	ربحية السهم	1.85	(0.21)	0.82

(24) رواتب ومزايا الموظفين

يلخص الجدول أدناه سياسة التعويضات المطبقة والتي تتضمن التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة للموظفين خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م بالإضافة الى طرق سدادها:

تعويضات متغيرة مدفوعة

عدد الموظفين	تعويضات ثابتة بالآلاف الريالات السعودية	نقدًا	أسهم	إجمالي	2019م
					بالآلاف الريالات السعودية
9	16,213	11,658	3,832	15,490	كبار التنفيذيين ممن يتطلب تعيينهم موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي
254	91,103	27,319	1,490	28,809	موظفون يقومون بأنشطة تشمل على مخاطر
303	85,832	14,617	1,200	15,817	موظفون يقومون بمهام رقابية
3,053	457,806	61,263	3,253	64,516	موظفون آخرون
761	107,104	-	-	-	موظفون بعقود خارجية
4,380	758,058	114,857	9,775	124,632	الاجمالي
	124,423				تعويضات متغيرة مستحقة
	264,304				مزايا موظفين اخرى
	1,146,785				اجمالي رواتب ومزايا الموظفين

تعويضات متغيرة مدفوعة

إجمالي	أسهم	نقداً	تعويضات ثابتة بآلاف الريالات السعودية	عدد الموظفين	2018م
بآلاف الريالات السعودية					
12,395	3,110	9,285	14,385	9	كبار التنفيذيين ممن يتطلب تعيينهم موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي
20,476	1,171	19,305	88,567	267	موظفون يقومون بأنشطة تشمل على مخاطر
12,656	1,590	11,066	80,272	278	موظفون يقومون بمهام رقابية
64,833	3,237	61,596	440,576	2,998	موظفون آخرون
64	-	64	93,269	680	موظفون بعقود خارجية
110,424	9,108	101,316	717,069	4,232	الاجمالي
			124,826		تعويضات متغيرة مستحقة
			210,465		مزايا موظفين اخرى
			1,052,360		اجمالي رواتب ومزايا الموظفين

مزايا وتعويضات الموظفين

1 - الإفصاح الكمي

تم تقسيم فئات الموظفين بناء على التقسيم التالي وتم شرح المقصود في كل فئة ادناه:

(أ) كبار التنفيذيين (يتطلب تعيينهم موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي)

يشمل جميع الموظفين الذين يتطلب موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي قبل تعيينهم، مثل: الرئيس التنفيذي، نائب الرئيس التنفيذي للمالية، نائب الرئيس التنفيذي للعمليات، نائب الرئيس التنفيذي للمخاطر، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع مصرفية الأفراد، نائب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية وما إلى ذلك.

(ب) موظفون يقومون بأنشطة تشمل على مخاطر

يتألف من مختلف قطاعات الأعمال بالبنك، مثل قطاعات: الشركات، مصرفية الأفراد، الخزينة، الخدمات التجارية المصرفية الخاصة، إلخ.. وهم المسؤولون عن تنفيذ وتطبيق استراتيجية أعمال البنك.

(ج) موظفون يقومون بمهام رقابية

وتتألف من القطاعات التي لا تقوم بأنشطة تشمل على مخاطر لكن تقوم بمهام رقابية مثل قطاعات: المخاطر، الالتزام، المراجعة الداخلية، عمليات الخزينة، المالية، المحاسبة، إلخ.

(د) موظفون آخرون

جميع الموظفين العاديين فيما عدا المذكورين بالبنود من (أ) إلى (ج).

هـ) موظفون بعقود خارجية

يشمل ذلك الموظفين العاملين في مختلف الجهات ويقومون بتقديم خدمات للبنك بدوام كامل ويقومون بأعمال غير هامة. لا تتطلب هذه المهام القيام بأية أنشطة رقابية ولا تشمل على مخاطر.

2 - الإفصاح النوعي

قام البنك بوضع سياسة التعويضات استناداً إلى التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والتوجيهات الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي العالمي ولجنة بازل بشأن الإشراف البنكي.

وقد قام مجلس الإدارة باعتماد هذه السياسة. كما قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت للإشراف على تطبيق السياسة.

تقوم اللجنة بالإشراف على تصميم وتشغيل نظام التعويضات وإعداد ومراجعة سياسة التعويضات بشكل دوري، وتقييم مدى فعاليتها وبما يتماشى مع الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية.

أهداف السياسة

حددت سياسة التعويضات الارشادات المتعلقة بكل من التعويضات الثابتة والمتغيرة التي سيتم دفعها لموظفي المجموعة. يشتمل نطاق هذه السياسة على كافة عناصر التعويضات، وطريقة الاعتماد وإعداد التقارير، وخيارات الأسهم، والمكافأة وتأجيلها... إلخ.

تهدف السياسة إلى التأكد بأن التعويضات تخضع لتقييم الأداء المالي وأنها مرتبطة بمختلف المخاطر بشكل إجمالي. إن كبار الموظفين بالبنك مؤهلين للحصول على تعويضات متغيرة مبنية على صافي الدخل المعدل بالمخاطر والذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة والحالية الهامة لضمان الحفاظ على الكفاية المالية وتقليل الخسائر المستقبلية المحتملة.

هيكل التعويضات

تم تحديد هيكل التعويضات بالبنك وذلك بمقارنته مع الممارسات الملائمة المتبعة في القطاع المصرفي، ويشتمل على تعويضات ثابتة ومتغيرة. تم تصميم التعويضات المتغيرة للاحتفاظ بكبار الموظفين وتستحق على مدى 3 سنوات.

• التعويضات الثابتة

تمثل رواتب أو أجور منافسة تتمشى مع السوق وتشتمل على (الراتب الأساسي والسكن والمواصلات وبدلات ثابتة)، طبقاً لعقود عمل الموظفين.

• التعويضات المتغيرة

تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بأداء البنك وتقييم أداء الموظفين المعنيين. يتم تقييم كافة هذه العوامل دورياً، ويتم تقاسم النتائج مع الجهات المستفيدة وبموجبها يتم الاعلان عن الحوافز في نهاية كل فترة محاسبية تشتمل على مكافآت مؤجلة وبرامج حوافز ومكافآت سنوية.

نظام إدارة الأداء

يتم قياس أداء كافة الموظفين بإتباع نظام نقاط متوازن بالأخذ بعين الاعتبار عوامل مالية، واعتبارات تتعلق بالعملاء والعمليات والموظفين وربط ذلك مع أداء الموظفين المعنيين.

يتبع البنك خطط المدفوعات المبنية على الأسهم في نهاية السنة. إن المميزات الهامة لهذه الخطة هي كما يلي:

2018م	2019م	
29 أبريل 2018م	03 مارس 2019م	تاريخ المنح
25٪ 1 يناير 2019م	25٪ 1 يناير 2020م	تاريخ الاستحقاق
25٪ 1 يناير 2020م	25٪ 1 يناير 2021م	
50٪ 1 يناير 2021م	50٪ 1 يناير 2022م	
475,319	482,698	عدد الأسهم المعروضة في تاريخ المنح
19.20	24.63	سعر السهم في تاريخ المنح (ريال سعودي)
9,126	11,889	قيمة الأسهم المعروضة في تاريخ المنح (بالآلاف الريالات السعودية)
3 سنوات	3 سنوات	فترة الإستحقاق
الموظفون على رأس العمل	الموظفون على رأس العمل	شروط الاستحقاق
اسهم	اسهم	طريقة التسوية

2018م	2019م	
		الحركة على عدد الأسهم ، خلال السنة، بموجب خطة حصة الموظفين على النحو التالي
1,117,089	1,139,410	بداية السنة
475,319	603,401	المنح خلال السنة
(40,179)	(138,337)	متنازل عنها
(412,819)	(466,024)	تم صرفها
-	168,387	بعد زيادة رأس المال خلال عام 2019م
1,139,410	1,306,837	نهاية السنة

يتم منح هذه الأسهم فقط بموجب ظروف الخدمة وغير مرتبطة بظروف السوق.

25) ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و2018م بقسمة صافي الدخل للسنة العائدة لحاملي الأسهم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في 2019م: 746 مليون سهم (2018م: 746 مليون سهم) خلال السنة وذلك بعد استبعاد أسهم الخزينة (كما في إيضاح رقم 23).

26) النقدية وما في حكمها

2018م بالآلاف الريالات السعودية	2019م بالآلاف الريالات السعودية	إيضاح	
3,286,900	4,362,480	5	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (فيما عدا الوديعة النظامية)
5,988,016	1,395,392		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء)
300,050	-		مقتناة بالتكلفة المطفأة (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء)
9,574,966	5,757,872		الإجمالي

27) التزامات منافع الموظفين

أ - وصف عام

يقوم البنك بتشغيل خطة منافع نهاية الخدمة لموظفيه بناء على قوانين العمل السعودية السائدة. يتم استحقاق المطلوبات وفقاً للتقييم الاكتواري وفقاً لطريقة وحدة الإئتمان المقدرة بينما يتم سداد التزامات مدفوعات الاستحقاقات عند استحقاقها.

ب- إن المبالغ المعترف بها في قائمة المركز المالي والحركة على الالتزامات خلال العام بناء على قيمتها الحالية هي كما يلي:

2019م بآلاف الريالات السعودية	2018م بآلاف الريالات السعودية	
223,590	201,316	التزامات المنافع المحددة في بداية السنة
36,707	34,658	تكلفة الخدمة الحالية
12,565	8,902	تكلفة التمويل
(22,641)	(21,286)	المنافع المدفوعة
(3,486)	-	خسائر / (أرباح) اكتوارية غير معترف بها
246,735	223,590	التزام المنافع المحددة في نهاية السنة

ت- المحمل / (العكس) للسنة

2019م بآلاف الريالات السعودية	2018م بآلاف الريالات السعودية	
37,611	34,634	تكلفة الخدمة الحالية
(904)	24	تكلفة الخدمة السابقة
36,707	34,658	

ث- الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (فيما يتعلق بخطة منافع الموظفين)

2019م	2018م	
4.60%	4.90%	معدل الخصم
4.50%	4.50%	المعدل المتوقع لزيادة الرواتب
60 سنة	60 سنة	سن التقاعد العادي
55 سنة	55 سنة	• ذكور
55 سنة	55 سنة	• نساء

تحدد الافتراضات المتعلقة بالوفيات في المستقبل استناداً إلى المشورة الاكتوارية وفقاً للإحصاءات المنشورة والخبرات في المنطقة.

ج- حساسية الافتراضات الاكتوارية

يوضح الجدول أدناه حساسية تقييم الالتزامات المحددة للمنافع كما في 31 ديسمبر 2019م و 2018م إلى معدل الخصم 4.60٪ (2018م: 4.90٪) ومعدل زيادة الرواتب 4.50٪ (2018م: 4.50٪) وافتراضات المسحوبات ومعدلات الوفيات.

بآلاف الريالات السعودية

التأثير على التزامات المنافع المحددة - الزيادة / (النقص)			
التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	2019م
			السيناريو الأساسي
٪1	(27,333)	32,655	معدل الخصم
٪1	32,350	(27,599)	المعدل المتوقع لزيادة الرواتب
٪20	3,850	3,786	سن التقاعد العادي

بآلاف الريالات السعودية

التأثير على التزامات المنافع المحددة - الزيادة / (النقص)			
التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	2018م
			السيناريو الأساسي
٪1	(21,995)	32,694	معدل الخصم
٪1	32,509	(22,303)	المعدل المتوقع لزيادة الرواتب
٪20	166	5,519	سن التقاعد العادي

تستند تحليلات الحساسية المذكورة أعلاه على التغير في الافتراض مع إبقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة.

28 المعلومات القطاعية

تقوم المجموعة بتحديد القطاعات التشغيلية، بناء على مجموعات العملاء، على أساس التقارير الداخلية عن العناصر والمكونات التي تتكون منها المجموعة والتي يتم مراجعتها بصفة مستمرة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة من أجل توزيع الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. تمارس المجموعة نشاطها الرئيسي في المملكة العربية السعودية.

لم يكن هناك أي تغيير على أساس تقسيم القطاعات أو أساس قياسات ارباح أو خسائر القطاعات منذ 31 ديسمبر 2018م.

لأغراض إدارية، تتكون المجموعة من أربعة قطاعات تشغيلية كالتالي:

قطاع الأفراد (التجزئة)

يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالودائع، تمويل الأفراد، الحوالات وصرف العملات الأجنبية.

قطاع الشركات

يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والعملاء الاعتباريين كالودائع والتمويل والخدمات التجارية للعملاء.

قطاع الخزينة

يشمل سوق المال وخدمات الخزينة.

قطاع خدمات الإستثمار والوساطة

يشمل خدمات إدارة الإستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل والإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.

تتم جميع المعاملات بين القطاعات التشغيلية المذكورة أعلاه وفقاً لشروط وأحكام نظام التسعير المعتمد. توزع مصاريف القطاعات المساندة والإدارة العامة على القطاعات التشغيلية الأخرى وفق معايير معتمدة.

أ. فيما يلي تحليلاً بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة وإجمالي دخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل / (الخسارة) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و 2018م لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

2019م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	36,097,504	30,556,136	18,623,502	798,289	86,075,431
إجمالي المطلوبات	52,405,238	12,866,552	11,175,488	202,230	76,649,508
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	1,517,395	922,037	263,710	13,829	2,716,971
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	764,422	134,995	162,882	166,077	1,228,376
إجمالي دخل العمليات	2,281,817	1,057,032	426,592	179,906	3,945,347
مخصص انخفاض التمويل وموجودات مالية أخرى، صافي	159,547	372,360	3,020	696	535,623
الاستهلاك والإطفاء	190,221	48,966	6,503	3,234	248,924
إجمالي مصاريف العمليات	1,706,099	683,932	77,302	91,291	2,558,624
صافي دخل السنة قبل الزكاة	575,718	373,100	349,290	88,615	1,386,723

2018م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	28,182,812	27,273,497	17,316,949	862,868	73,636,126
إجمالي المطلوبات	41,433,181	11,755,989	12,268,513	345,494	65,803,177
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	1,081,276	842,301	225,270	15,386	2,164,233
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	815,228	120,556	164,528	151,475	1,251,787
إجمالي دخل العمليات	1,896,504	962,857	389,798	166,861	3,416,020
مخصص انخفاض التمويل وموجودات مالية أخرى، صافي	222,248	263,934	3,738	533	490,453
الاستهلاك والإطفاء	94,366	8,522	2,596	2,608	108,092
إجمالي مصاريف العمليات	1,577,615	554,310	78,437	95,148	2,305,510
صافي دخل السنة قبل الزكاة	318,889	408,547	311,361	71,713	1,110,510

ب. فيما يلي تحليل لمخاطر الائتمان حسب القطاعات التشغيلية:

2019م بآلاف الريالات السعودية			
الإجمالي	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد
73,068,795	13,706,259	31,173,971	28,188,565
3,525,780	-	3,525,780	-

2018م بآلاف الريالات السعودية			
الإجمالي	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد
64,612,013	14,018,980	29,446,849	21,146,184
2,720,263	-	2,720,263	-

تشتمل مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات والتمويل، كما تشتمل مخاطر الائتمان على المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة كما يتم احتسابها وفقاً لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

29 إدارة المخاطر المالية

مخاطر الائتمان

مجلس الإدارة هو المسؤول عن آلية إدارة المخاطر الشاملة واعتماد استراتيجيات ومبادئ إدارة المخاطر، وقد قام المجلس بتعيين لجنة المخاطر وهي مسؤولة عن مراقبة إدارة المخاطر الشاملة داخل البنك.

لجنة المخاطر هي المسؤولة عن تطوير استراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر والحدود ومراجعة السياسات.

تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان، والتي تتمثل في خطورة عدم تمكن طرف ما من الوفاء بالتزاماته الخاصة بأداة مالية مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. إن مخاطر الائتمان تكون بشكل رئيسي متمثلة في نشاط التمويل والاستثمار. وكذلك أيضاً مخاطر ائتمان متعلقة بأدوات مالية خارج قائمة المركز المالي، مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، والتزامات لمنح التمويل.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر عن السداد من قبل الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية، بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة التصنيفات الصادرة من وكالات تصنيف خارجية، عند توفرها.

تسعى المجموعة إلى التحكم في مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، ووضع حدود للمعاملات مع أطراف محددة، وتقويم الملاءة الائتمانية لهذا الأطراف بصورة مستمرة. وقد تم إعداد سياسات المجموعة الخاصة بإدارة المخاطر بحيث تعمل على تحديد المخاطر وتضع حدوداً مناسبة لمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود. ويتم الرقابة على التعرضات الفعلية ومقارنتها بالحدود المقررة على أساس يومي. وبالإضافة إلى مراقبة الحدود المقررة للائتمان، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الائتمان المرتبطة بأنشطتها وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى ضمن ظروف مناسبة، ومن خلال تقليص مدة التعرض.

تنتج تركيزات مخاطر الائتمان عند قيام عدد من الأطراف بنشاطات مماثلة، أو أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم خصائص اقتصادية متشابهة، مما قد يؤدي إلى التأثير على قدرتهم جميعاً على تلبية التزاماتهم التعاقدية بنفس القدر إذا حصل أي تغير في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك.

تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

تسعى المجموعة إلى إدارة التعرضات الخاصة بمخاطر الائتمان من خلال التنويع لضمان عدم حصول تركيز في المخاطر من ناحية أفراد أو مجموعات من العملاء في مناطق معينة أو ضمن نشاطات اقتصادية محددة، كما أنها تلجأ إلى الحصول على الضمانات اللازمة حيثما يكون ملائماً. كذلك تسعى المجموعة إلى الحصول على المزيد من الضمانات من الأطراف الأخرى حالما تتضح مؤشرات الانخفاض للتسهيلات ذات العلاقة.

تقوم الإدارة بطلب المزيد من الضمانات بموجب الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بمتابعة القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها الدورية لكفاية مخصص انخفاض التمويل.

تقوم المجموعة بشكل منتظم بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة بها بحيث تعكس التغيرات الناتجة من منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

تركيزات مخاطر الموجودات المالية مع مخاطر الائتمان والمطلوبات المالية

(أ) التركيز الجغرافي

فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة والتعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر:

الإجمالي	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	2019م بالآلاف الريالات السعودية
الموجودات							
7,915,852	125	284	64,986	4,064	10,521	7,835,872	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
1,669,426	125	284	64,986	4,064	10,521	1,589,446	نقد في الصندوق
6,246,426	-	-	-	-	-	6,246,426	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,041,751	49,023	57,143	18	1,052,284	509,765	2,373,518	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
210,751	49,023	57,143	18	39,567	65,000	-	تحت الطلب
3,831,000	-	-	-	1,012,717	444,765	2,373,518	مرايحات في بضائع
10,987,123	-	-	23,716	-	628,783	10,334,624	إستثمارات، صافي
8,027,824	-	-	-	-	320,963	7,706,861	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
866,292	-	-	23,716	-	120,963	721,613	القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة
2,093,007	-	-	-	-	186,857	1,906,150	التكلفة المطفأة
59,362,536	-	-	-	-	-	59,362,536	تمويل، صافي
28,188,565	-	-	-	-	-	28,188,565	تمويل شخصي
31,173,971	-	-	-	-	-	31,173,971	تمويل تجاري
1,719,493	-	-	-	-	-	1,719,493	موجودات أخرى
84,026,755	49,148	57,427	88,720	1,056,348	1,149,069	81,626,043	الإجمالي
المطلوبات							
645,120	59,052	189,953	1,394	-	368,326	26,395	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
212,045	59,052	11,268	1,394	-	140,331	-	تحت الطلب
433,075	-	178,685	-	-	227,995	26,395	استثمارات مباشرة
66,797,565	-	-	-	-	-	66,797,565	ودائع العملاء
33,669,863	-	-	-	-	-	33,669,863	تحت الطلب
12,456,218	-	-	-	-	-	12,456,218	استثمار مباشر
19,315,147	-	-	-	-	-	19,315,147	حساب البلاد (مضاربة)
1,356,337	-	-	-	-	-	1,356,337	أخرى
2,007,768	-	-	-	-	-	2,007,768	صكوك
6,428,090	-	-	-	-	-	6,428,090	مطلوبات أخرى
75,878,543	59,052	189,953	1,394	-	368,326	75,259,818	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة							
1,199,941	-	-	-	-	-	1,199,941	إعتمادات مستندية
5,496,676	-	-	-	-	-	5,496,676	خطابات ضمان
353,679	-	-	-	-	-	353,679	قبولات
1,149,966	-	-	-	-	-	1,149,966	التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض
8,200,262	-	-	-	-	-	8,200,262	
3,525,780	-	-	-	-	-	3,525,780	مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة

الإجمالي	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	2018م بالآلاف الريالات السعودية
الموجودات							
6,438,201	120	548	53,205	3,953	7,404	6,372,971	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
1,702,065	120	548	53,205	3,953	7,404	1,636,835	نقد في الصندوق
4,736,136	-	-	-	-	-	4,736,136	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,334,284	40,672	36,746	43,936	1,177,377	732,851	6,302,702	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
188,544	40,672	36,746	43,936	27,174	40,016	-	تحت الطلب
8,145,740	-	-	-	1,150,203	692,835	6,302,702	مرايحات في بضائع
6,465,710	-	-	18,085	-	263,482	6,184,143	إستثمارات، صافي
4,772,363	-	-	-	-	263,482	4,508,881	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
400,083	-	-	18,085	-	-	381,998	القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة
1,293,264	-	-	-	-	-	1,293,264	التكلفة المطفأة
50,588,115	-	-	-	-	-	50,588,115	تمويل، صافي
21,141,266	-	-	-	-	-	21,141,266	تمويل شخصي
29,446,849	-	-	-	-	-	29,446,849	تمويل تجاري
463,666	-	-	-	-	-	463,666	موجودات أخرى
72,289,976	40,792	37,294	115,226	1,181,330	1,003,737	69,911,597	الإجمالي
المطلوبات							
3,100,791	16,756	4,069	-	762	364,705	2,714,499	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
278,675	16,756	4,069	-	762	257,088	-	تحت الطلب
2,822,116	-	-	-	-	107,617	2,714,499	استثمارات مباشرة
57,175,594	-	-	-	-	-	57,175,594	ودائع العملاء
29,290,547	-	-	-	-	-	29,290,547	تحت الطلب
11,023,615	-	-	-	-	-	11,023,615	استثمار مباشر
15,781,512	-	-	-	-	-	15,781,512	حساب البلاد (مضاربة)
1,079,920	-	-	-	-	-	1,079,920	أخرى
2,008,587	-	-	-	-	-	2,008,587	صكوك
3,225,575	-	-	-	-	-	3,225,575	مطلوبات أخرى
65,510,547	16,756	4,069	-	762	364,705	65,124,255	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة							
825,898	-	-	-	-	-	825,898	إعتمادات مستندية
4,276,157	-	-	-	-	-	4,276,157	خطابات ضمان
454,411	-	-	-	-	-	454,411	قبولات
496,104	-	-	-	-	-	496,104	التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض
6,052,570	-	-	-	-	-	6,052,570	مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة
2,720,263	-	-	-	-	-	2,720,263	مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة

تعكس مبالغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة إلى معامل مخاطر الائتمان التي تحملها اتفاقيات التمويل باستخدام معامل تحويل الائتمان المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يتم استخدام معامل تحويل الائتمان لتغطية مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المجموعة بالوفاء بالالتزامات.

(ب) فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات المالية المنخفضة القيمة ومخصصات الإنخفاض في القيمة:

2019م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل	735,913	-	-	-	-	-	735,913
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل	1,913,700	-	-	-	-	-	1,913,700
الموجودات المالية الأخرى التي انخفضت قيمتها	-	-	-	-	-	-	-
مخصص الانخفاض في القيمة للموجودات المالية الأخرى	16,010	516	-	1	5	-	16,532

2018م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل	728,626	-	-	-	-	-	728,626
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل	1,715,616	-	-	-	-	-	1,715,616
الموجودات المالية الأخرى التي انخفضت قيمتها	-	90,923	-	-	-	-	90,923
مخصص الانخفاض في القيمة للموجودات المالية الأخرى	11,227	91,652	802	5	12	20	103,718

تحليل جودة الائتمان

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ما لم يتم تحديدها بشكل محدد، بالنسبة للموجودات المالية، فإن المبالغ في الجدول تمثل إجمالي القيم الدفترية. وبالنسبة للالتزامات التمويل وعقود الضمانات المالية، فإن المبالغ في الجدول تمثل المبالغ المتعهد بها أو المضمونة على التوالي.

31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	3,935,200
درجة استثمارية	-	-	3,935,200
درجة غير استثمارية	-	-	48,908
غير مصنف	-	-	58,713
القيمة الدفترية	-	-	4,042,821

31 ديسمبر 2018م بآلاف الريالات السعودية				
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	
				أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
8,378,089	90,923	-	8,287,166	درجة استثمارية
33,685	-	-	33,685	درجة غير استثمارية
15,318	-	-	15,318	غير مصنف
8,427,092	90,923	-	8,336,169	القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية				
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	
				تمويل للعملاء بالتكلفة المطفأة
				تجاري
27,032,887	-	4,709,859	22,323,028	الدرجة 1 - 15: منخفضة - عادلة المخاطر
5,196,203	-	3,780,988	1,415,215	الدرجة 16 - 20: مراقبة المخاطر
45,428	45,428	-	-	الدرجة 21: دون المستوى المطلوب
57,206	57,206	-	-	الدرجة 22: مشكوك فيها
349,591	349,591	-	-	الدرجة 23: الخسارة
				شخصي
28,594,921	283,689	164,341	28,146,891	غير مصنف
61,276,236	735,914	8,655,188	51,885,134	القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2018م بآلاف الريالات السعودية				
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	
				تمويل للعملاء بالتكلفة المطفأة
				تجاري
26,320,199	-	5,371,121	20,949,078	الدرجة 1 - 15: منخفضة - عادلة المخاطر
4,015,308	100,174	2,394,507	1,520,627	الدرجة 16 - 20: مراقبة المخاطر
58,023	58,023	-	-	الدرجة 21: دون المستوى المطلوب
40,696	40,696	-	-	الدرجة 22: مشكوك فيها
364,726	364,726	-	-	الدرجة 23: الخسارة
				شخصي
21,509,697	228,648	152,129	21,128,920	غير مصنف
52,308,649	792,267	7,917,757	43,598,625	القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية			
أدوات دين استثمارية بالتكلفة المطفأة	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان الإجمالي
درجة استثمارية	2,095,448	-	2,095,448
القيمة الدفترية	2,095,448	-	2,095,448

31 ديسمبر 2018م بآلاف الريالات السعودية			
أدوات دين استثمارية بالتكلفة المطفأة	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان الإجمالي
درجة استثمارية	1,294,422	-	1,294,422
القيمة الدفترية	1,294,422	-	1,294,422

31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية			
أدوات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان الإجمالي
درجة استثمارية	7,366,097	-	7,366,097
غير مصنف	217,322	-	217,322
القيمة الدفترية	7,583,419	-	7,583,419

31 ديسمبر 2018م بآلاف الريالات السعودية			
أدوات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخصائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان الإجمالي
درجة استثمارية	4,049,487	-	4,049,487
غير مصنف	351,116	-	351,116
القيمة الدفترية	4,400,603	-	4,400,603

31 ديسمبر 2019م بالآلاف الريالات السعودية				
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الإجمالي	
التعهدات والالتزامات المحتملة				
7,168,044	300,298	-	7,468,342	الدرجة 1-15: منخفضة - عادلة المخاطر
114,527	468,901	-	583,428	الدرجة 16-20: مراقبة المخاطر
-	-	1,800	1,800	الدرجة 21: دون المستوى المطلوب
-	-	48,315	48,315	الدرجة 22: مشكوك فيها
-	-	98,377	98,377	الدرجة 23: الخسارة
7,282,571	769,199	148,492	8,200,262	القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2018م بالآلاف الريالات السعودية				
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المنخفضة في قيمة الائتمان	الإجمالي	
التعهدات والالتزامات المحتملة				
5,008,057	387,135	-	5,395,192	الدرجة 1-15: منخفضة - عادلة الخطر
208,540	341,170	-	549,710	الدرجة 16-20: مراقبة الخطر
-	-	23,304	23,304	الدرجة 21: دون المستوى المطلوب
-	-	-	-	الدرجة 22: مشكوك فيها
-	-	84,364	84,364	الدرجة 23: الخسارة
5,216,597	728,305	107,668	6,052,570	القيمة الدفترية

المخصصات الناشئة من خسائر الائتمان المتوقعة - الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يشتمل ذلك كلاً من المعلومات الكمية والنوعية والتحليل الخاص بهما، وذلك مبني على الخبرات التاريخية للبنك والتقييم الائتماني، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

يهدف التقييم لتحديد ما إذا كان قد حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للتعرض بمقارنة:

- احتمالية التعثر في وقت محدد في تاريخ اعداد التقرير. مع
- احتمالية التعثر المقدر في وقت محدد في وقت الإثبات المبدئي للتعرض.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، تشمل الاعتبارات الكمية الرئيسية الأخرى الأيام التي مضى موعد استحقاقها وتقييم العميل.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري باختلاف المحفظة وتتضمن تغييرات كمية في احتمال التعثر والعوامل النوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

يتم تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، مع الأخذ بعين الاعتبار:

- عدد أيام تجاوز موعد الاستحقاق.
- التغيير في خطر التعثر عن السداد منذ الثبات المبدئي؛
- العمر المتوقع للأداة المالية؛ و
- معلومات معقولة ومدعومة، متاحة دون أي تكلفة أو جهد قد يؤثر على مخاطر الائتمان.

يتم إثبات خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل مقابل أي تسهيلات رئيسية شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الاثبات الأولي. يتم إثبات خسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة إذا كان أي من التسهيلات مستحقة منذ أكثر من 30 يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل أن يصبح التعرض الى متعثر؛
- عدم توافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة عندما يصبح الأصل متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- عدم وجود أي تقلبات في خسائر الانخفاض من التحويلات بين (المرحلة الأولى) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً على مدى العمر (والمرحلة الثانية) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد.

درجات مخاطر الائتمان

فيما يخص محفظة تمويل الشركات، يقوم البنك بتخصيص درجة مخاطر الائتمان لكل تعرض (إما من خلال الاعتماد على تصنيف داخلي أو وكالات تقييم خارجية) وذلك استناداً إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها بالتنبؤ بمخاطر التعثر وتطبيق الحكم الائتماني الممارس. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التعثر عن السداد. هذه العوامل تختلف تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المقترض.

تم تحديد ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تزيد مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير مع تدهور مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و 3.

يتم تخصيص كل تعرض الى درجة مخاطر ائتمانية عند الاعتراف المبدئي استناداً إلى المعلومات المتاحة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تشمل المراقبة عادة على استخدام البيانات التالية.

جميع التعرضات

- سجل الدفع - هذا يشمل حالة التأخر وكذلك مجموعة من المتغيرات حول نسب الدفع.
- استخدام الحد الممنوح.
- طلبات منح فترات الامهال.
- التغيرات الحالية والمتوقعة في ظروف الأعمال والظروف المالية والاقتصادية.

تعرضات تجارية

- المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء المراجعة الدورية لملفات العملاء - على سبيل المثال، القوائم المالية المراجعة والتقارير الإدارية والموازنة والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، ونسب الرفع المالي، وتغطية خدمة الديون، والامتثال للتعهدات، وإدارة الجودة، وتغييرات الإدارة العليا.
- البيانات من وكالات مرجعية ائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية
- التغييرات الهامة الحالية والمتوقعة في السياسة، والبيئة التنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية
- تحليل الأعمال للمقترض، بما في ذلك المخاطر التجارية والإدارة والوثائق المالية والدعم والاستقرار والسلوك.
- تحليل الصناعة التي يعمل فيها المقترض، بما في ذلك مرحلة نمو الصناعة ومعدل فشل الصناع

إنشاء هيكل مدى احتمال التعثر

إن درجات المخاطر الائتمانية (أو الفئة المذكورة التي تم إنشاؤها لمحفظه الأفراد) هي مدخلات أولية في تحديد هيكل مدى احتمال التعثر للتعرضات.

باستخدام البيانات الفعلية لكل درجة أو فئة، يستخدم البنك نماذج إحصائية لإنشاء تقديرات لاحتمالية التعثر على مدى العمر المتبقي للتعرضات، وكيف يمكن أن تتغير نتيجة لمرور الوقت.

يتبع موظفو البنك الخطوات التالية من أجل إنشاء هيكل المدى الناتجة من احتمال التعثر:

يقوم البنك أولاً باحتساب معدلات التعثر لمحافظها والتي تتضمن مراقبة سلوك العميل خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، ثم تصنيف التعثر عن السداد، والذي يتم التنبؤ به بعد ذلك باستخدام طريقة اكتوارية مقبولة وبعد ذلك يتم تعديلها لتوقعات الاقتصاد الكلي (انظر أدناه).

ويحلل البنك معلومات التوقعات المستقبلية في معايرة احتمالية التعثر في السداد من خلال نماذج الاقتصاد الكلي لكل محفظة. وقد تم حساب تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر باستخدام إطار عمل متعدد النماذج قائم على الافتراضات، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة بالتنبؤ بالتراجع والانحدار والافتراضات الأساسية في احتمالية التعثر. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والعوامل الاقتصادية الكلية، ويتم استخدام التوقعات لتقدير التأثير على احتمالية التعثر خلال السنوات القادمة.

احتمالية التعثر في وقت محدد، وتعديلها بعد ذلك في ضوء الاقتصاد الكلي لجعلها تتطوع إلى الأمام. ويستخدم نهج مصفوفة الانتقال لتوقع درجة احتمال التعثر عن السداد للسنوات القادمة، وهذا يوفر درجة احتمال التعثر عن السداد خلال السنوات القادمة، وبالتالي هيكل احتمال التعثر عن السداد.

تعريف "التعثر في السداد"

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر السداد عند:

- احتمال عدم قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل دون قيام المجموعة باتخاذ أية إجراءات مثل تسجيل الضمانات (في حال وجودها)؛ أو
- تجاوز المقترض موعد الاستحقاق بما يزيد عن 90 يوماً لأي التزام ائتماني جوهري تجاه البنك.

وعند تحديد ما إذا كانت المقترض متعثرًا ينظر البنك للمؤشرات التالية:

- نوعية- مثل أي خرق للتعهدات؛
- كمية- مثل حالة التعثر عن السداد، وعدم سداد أية التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى البنك؛
- بناء على بيانات معدة داخليًا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية؛ و
- المدخلات في التقييم، ما إذا كانت الأداة المالية متعثرة السداد وأهميتها قد تتفاوت على مدى الزمن لإظهار التغيرات في الظروف.

ويتفق تعريف التعثر في السداد بدرجة كبيرة مع التعريف المطبق من قبل البنك لأغراض رأس المال النظامي.

الموجودات المالية المعدلة

يمكن تعديل الشروط التعاقدية للحصول على تمويل ما لأسباب عدة، منها تغير الظروف في السوق والقدرة على الاحتفاظ بالعمل و عوامل أخرى لا تتعلق بالتهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل أو خضوعه لظروف مجهدة مالياً. يجوز إلغاء إثبات التمويل الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالتمويل الذي أعيد التفاوض عليه كتمويل جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما ولم ينتج عن التعديل إلغاء اثبات الأصل المالي، يعيد البنك احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية التعاقدية المعدلة باستخدام معدل العائد الفعلي قبل التعديل. سيتم إثبات أي فرق بين المبلغ المعاد احتسابه والمبلغ الإجمالي الحالي في قائمة الدخل لتعديل الموجودات.

لقياس الارتفاع الكبير في مخاطر الائتمان (بالنسبة للموجودات المالية غير المعترف بها أثناء عملية التعديل)، سيقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر التي تحدث في تاريخ التقرير استناداً إلى شروط العقد المعدلة ومخاطر التعثر التي تحدث عند الاعتراف الأولي على شروط العقد الأصلية وغير المعدلة. سيتم تسجيل خسائر ائتمانية متوقعة مناسبة وفقاً للتخطيط المحدد بعد تعديل الأصول، على سبيل المثال. خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر للمرحلة الأولى، خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل للمرحلة 2 والتعثر على المرحلة 3.

يقوم البنك بإعادة التفاوض بشأن التمويل الممنوحة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية يشار إليها بأنشطة "الإعفاء من السداد" لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر عن السداد. وبموجب سياسة المجموعة للإعفاء من السداد، يتم الإعفاء عن سداد التمويل على أساس انتقائي إذا كان المدين حاليًا في حالة تعثر عن السداد أو إذا كان هناك احتمال كبير للتعثر عن السداد، مع وجود أدلة على قيام المدين ببذل كافة الجهود المعقولة للوفاء وفق الشروط التعاقدية الأصلية وأنه يتوقع بأن يكون المدين قادر على الوفاء بالشروط المعدلة.

تشتمل الشروط المعدلة عادةً على تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت دفع الأرباح وتعديل شروط تعهدات التمويل. يخضع كل ما تمويل الأفراد والشركات إلى سياسة الاعفاء من السداد.

ستتم المعالجة المناسبة للأصل وفقاً للمجموعة المحددة بعد تعديل الأصل، على سبيل المثال. خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر للمرحلة الأولى، خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل للمرحلة الثانية والتعثر على المرحلة 3. لا يُنظر في أي تعديل للأصل ما لم يكن مدفوعاً بحالة ضائقة الائتمان من العميل.

خلال هذه الفترة، لم يتم الاعتراف بأي خسائر مادية ملموسة ناشئة عن تعديل أو إعادة هيكلة لأي تمويل.

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يدرج البنك المعلومات المستقبلية في كلا من تقييماته لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة.

لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بمحفظة الأفراد والشركات (تشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة)، يتم ذلك من خلال تطبيق نماذج الاقتصاد الكلي التي تم تطويرها لمختلف المحافظ المالية للبنوك. على الرغم من نماذج الاقتصاد الكلي. تقوم البنوك بتقييم تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر عن السداد. ويتم جمع التوقعات من المتغيرات من مصادر خارجية.

يقوم البنك بصياغة رؤية " الحالة الأساسية " للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة ممثلة من السيناريوهات المحتملة الأخرى وتنطوي هذه العملية على وضع سيناريوهين اقتصاديين إضافيين أو أكثر والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة. تتضمن المعلومات الخارجية البيانات الاقتصادية والتنبؤات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات النقدية في المملكة وبعض خبراء التنبؤ بالقطاع الخاص والأكاديمي.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر احتمالاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل البنك لأغراض أخرى. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاقلاً وأكثر تشاؤماً. يقوم البنك بشكل دوري بإجراء اختبارات الجهد للصدات الأكثر تطرفاً لمعايرة تقريره لهذه التصورات المعقولة الأخرى.

قام البنك بتحديد وتوثيق العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقد قام باستخدام تحليل البيانات التاريخية بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية والتعثر ومعدلات الخسارة للمحافظ المتنوعة للموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية على مدى 8 إلى 10 سنوات سابقة.

فيما يتعلق بالمؤسسات المدرجة، السيادية والمالية، يستخدم البنك منهجية مبنية على مقايضة التعثر عن سداد الائتمان، والتي تتضمن نظرة السوق المستقبلية من أجل الوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

بالنسبة لتمويل الأفراد والتجاري (يشمل التعرضات للشركات المتوسطة والصغيرة)، فإن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي هيكل شروط المتغيرات التالية:

- أ) احتمال التعثر عن السداد؛
- ب) الخسارة عند التعثر عن السداد؛ و
- ت) التعرض عند التعثر عن السداد؛

يتم استخراج هذه المؤشرات بصفة عامة من النماذج الإحصائية المعدة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية، كما هو موضح أعلاه.

إن تقديرات احتمال التعثر تعتبر تقديرات بتاريخ معين يتم احتسابها وفق نماذج تصنيف إحصائية ويتم تقويمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. وتستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات مجمعة داخلياً وتشتمل على عوامل كمية ونوعية. وفي حالة انتقال الطرف المقابل أو التعرضات بين فئات درجات التصنيف، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغيير في تقدير احتمال التعثر المعني. يتم تقدير احتمال التعثر بعد الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق التعاقبية للتعرضات ومعدلات الدفع المقدم المقدر.

تمثل الخسارة عند التعثر عن السداد حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. يقوم البنك بتقدير مؤشرات الخسارة عند التعثر عن السداد بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المتعثرة. تأخذ نماذج الخسارة عند التعثر بعين الاعتبار الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة، والصناعة التي يعمل بها الطرف الآخر وتكاليف استرداد الضمان الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. ويتم احتساب الخسارة على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الربح الفعلي كعامل خصم.

يمثل التعرض عند التعثر عن السداد التعرضات المتوقعة عند وقوع التعثر. يقوم البنك باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. يمثل التعرض عند التعثر عن السداد لأصل مالي إجمالي القيمة الدفترية له. بالنسبة للالتزامات التمويل والضمانات المالية، يشتمل "التعرض عند التعثر عن السداد" على المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها وفق بيانات تاريخية وتوقعات مستقبلية.

كما تم وصفه أعلاه، وشريطة استخدام احتمال التعثر لمدة 12 شهر كحد أقصى للموجودات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان بشأنها بشكل جوهري، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد الأخذ بالحسبان مخاطر التعثر على مدى الفترة التعاقدية القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للجهة المقترضة) التي يتعرض على مداها لمخاطر الائتمان، حتى لو كان البنك يستخدم مدد أطول لأغراض إدارة المخاطر. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يكون فيه الحق للبنك أن يطلب دفعة سداد مقدمة أو أن يلغي ارتباط التمويل أو الضمان.

بالنسبة لعمليات السحب على المكشوف للأفراد والتسهيلات الخاصة بالبطاقات الائتمانية التي تشمل كلا من التمويل والالتزام غير المسحوب، يقوم البنك بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة استحقاق تعاقدية، حيث يعتبر البنك أن لديه القدرة التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب. على الرغم من أن هذه التسهيلات ليس لديها هيكل محدد المدة أو سداد ويتم إدارتها على أساس جماعي، إلا أن هناك مراجعة سنوية للحدود، حيث يمكن إلغاء هذه التسهيلات.

بالنسبة للمحفظة، مثل التعرضات المدرجة، والتعرضات للمؤسسات المالية والمؤسسات السيادية، وفيما يتعلق بالبيانات التاريخية المحدودة للبنك، يتم استخدام مقيضة التعثر عن سداد الائتمان لتحديد مبلغ خسارة الائتمان المتوقعة.

• تركيز مخاطر القطاع الإقتصادي للتمويل ومخصص الإنخفاض في القيمة كما يلي:

2018م				2019م				بآلاف الريالات السعودية
تمويل، صافي	مخصص انخفاض القيمة	منخفض القيمة	تمويل عام	تمويل، صافي	مخصص انخفاض القيمة	منخفض القيمة	تمويل عام	
4,490,284	(426,887)	283,649	4,633,522	4,054,579	(540,373)	150,721	4,444,231	تجاري
5,519,151	(224,377)	104,174	5,639,354	5,474,777	(218,691)	82,256	5,611,212	صناعي
10,639,004	(307,470)	73,853	10,872,621	12,158,616	(340,702)	36,534	12,462,784	بناء وإنشاءات*
1,565,297	(5,700)	144	1,570,853	1,561,307	(20,344)	144	1,581,507	نقل واتصالات
1,171,084	(3,956)	2,125	1,172,915	558,154	(15,830)	1,402	572,582	كهرباء وماء وغاز وخدمات صحية
1,365,490	(77,458)	19,259	1,423,689	2,037,046	(128,804)	19,520	2,146,330	خدمات
745,236	(14,106)	-	759,342	1,258,539	(4,342)	-	1,262,881	زراعة وسمك
32,295	(125)	-	32,420	1,023,776	(1,351)	-	1,025,127	مناجم وتعدين
21,141,265	(363,514)	165,007	21,339,772	28,188,565	(406,356)	283,689	28,311,232	شخصية
3,919,009	(292,023)	80,415	4,130,617	3,047,177	(236,907)	161,647	3,122,437	أخرى
50,588,115	(1,715,616)	728,626	51,575,105	59,362,536	(1,913,700)	735,913	60,540,323	الاجمالي

* يتضمن قطاع البناء والإنشاء تركيزات في التمويل ومخصصات الإنخفاض في القيمة خاصة للعقارات والإيجارات.

• الضمانات

تقوم البنوك، خلال دورة أعمالها الاعتيادية لأنشطة التمويل بالاحتفاظ بضمانات مالية كتأمين لغرض الحد من مخاطر الائتمان. تتكون هذه الضمانات، في الغالب، من ودائع لأجل وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. يتم الاحتفاظ بالضمانات بشكل رئيسي مقابل التمويل التجاري وتمويل الأفراد وتدار مقابل التعرضات ذات الصلة بصافي قيمها القابلة للتحقيق. وبالنسبة للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير المالي، تكون هناك حاجة للمعلومات الكمية حول الضمانات المحتفظ بها كتأمين إلى الحد الذي يخفف مخاطر الائتمان.

فيما يلي بيان بمبالغ الضمانات التجارية المحتفظ بها كضمانات للتمويل والتي انخفضت قيمتها الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2019م:

2018م	2019م	بآلاف الريالات السعودية
29,817,363	31,770,287	المبلغ الإجمالي للضمانات

(30) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في السوق مثل معدل العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

(أ) مخاطر معدل العائد

تمثل مخاطر معدل العائد المخاطر الناتجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدل العائد السائد في السوق. لا توجد لدى المجموعة أية تعرضات جوهرية لتأثيرات التغيرات في معدل العائد السائد في السوق على التدفقات النقدية المستقبلية لأن جزءاً كبيراً من الموجودات والمطلوبات المالية ذات عوائد ثابتة ومدرجة في القوائم المالية الموحدة بالتكلفة المطفأة. بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من مطلوبات المجموعة غير مرتبطة بعائد.

(ب) مخاطر اسعار العملات الأجنبية

تمثل مخاطر اسعار العملات الأجنبية المخاطر الناتجة عن التغيير في قيمة الادوات المالية نتيجة لتذبذب اسعار صرف العملات.

تتعرض المجموعة لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف على كل من مركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وتقوم إدارة المجموعة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة على حده وبشكل إجمالي لمراكز العملات بنهاية اليوم، ويتم مراقبتها يومياً.

فيما يلي ملخصاً لتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

2018م		2019م		بالآلاف الريالات السعودية
عملات أجنبية	ريال سعودي	عملات أجنبية	ريال سعودي	
الموجودات				
65,233	6,372,968	79,980	7,835,872	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
377,247	7,957,037	399,213	3,642,538	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
663,416	5,802,294	1,329,029	9,658,094	إستثمارات، صافي
257,835	50,330,280	734,130	58,628,406	تمويل، صافي
24,695	638,273	72,747	1,829,093	موجودات أخرى
المطلوبات وحقوق الملكية				
623,785	2,477,006	509,211	135,909	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
919,598	56,255,996	2,347,292	64,450,273	ودائع العملاء
-	2,008,587	-	2,007,768	صكوك
5,041	3,513,164	10,979	7,188,079	مطلوبات أخرى
(8,117)	7,841,066	52,064	9,373,859	حقوق الملكية العائد مساهمي البنك

إن جزءاً جوهرياً من صافي العملات الأجنبية التي تتعرض لها المجموعة يتمثل في الدولار الأمريكي والمثبت سعر صرفه مقابل الريال السعودي. لا تعتبر مخاطر أسعار العملات الأجنبية الأخرى جوهرياً، ونتيجة لذلك فإن المجموعة لا تتعرض لمخاطر أسعار عملات أجنبية جوهرياً.

قامت المجموعة بعمل تحليل حساسية على مدى عام واحد بشأن احتمال حدوث تغير في أسعار العملات الأجنبية باستثناء الدولار الأمريكي باستخدام متوسط أسعار الصرف الأجنبي التاريخية وتبين بأنه لا يوجد هناك تأثير جوهري على صافي تعرض المجموعة لتقلبات العملات الأجنبية.

تركز العملات

فيما يلي تحليلاً بصافي التعرضات الجوهرياً للمجموعة كما في نهاية السنة مقومة بالعملات الأجنبية التالية:

2018م	2019م	
بالآلاف الريالات	بالآلاف الريالات	
السعودية	السعودية	
تركز دائن / (مدين)	تركز دائن / (مدين)	
(172,436)	(345,234)	دولار أمريكي
4,198	5,390	دينار كويتي
26,423	60,665	روبية باكستانية
(43,709)	(50,188)	يورو
28,351	13,965	درهم إماراتي
(4,118)	9,499	تাকা بنجلاديشية
9,410	1,456	أخرى
(151,881)	(304,447)	الإجمالي

أ) مخاطر أسعار الاستثمارات

تشير مخاطر أسعار الاستثمارات إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم والصناديق الاستثمارية والصكوك التي تتضمنها محفظة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالمجموعة نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مستويات مؤشرات السوق وقيمة الأسهم الفردية.

فيما يلي الأثر على استثمارات المجموعة بسبب التغيرات المحتملة في مؤشرات السوق مع بقاء كافة البنود الأخرى القابلة للتغيير ثابتة:

31 ديسمبر 2018م		31 ديسمبر 2019م		
الأثر بآلاف الريالات السعودية	نسبة التغير في قيمة أسعار الاستثمارات %	الأثر بآلاف الريالات السعودية	نسبة التغير في قيمة أسعار الاستثمارات %	
				الاسهم
21,562	±10	29,045	±10	متداولة
3,318	±2	3,318	±2	غير متداولة
				صناديق إستثمارية
2,151	±10	32,644	±10	متداولة
7,571	±2	10,797	±2	غير متداولة
				صكوك
77,506	±10	116,351	±10	متداولة
72,316	±2	144,164	±2	غير متداولة

31) مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة بها. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض في مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى انخفاض في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وما في حكمها والأوراق المالية القابلة للتداول الفوري.

تقوم الإدارة بمراقبة محفظة الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. يتم مراقبة مراكز السيولة يوميا، ويتم إجراء اختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الإعتيادية وغير الإعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركات التابعة العاملة. كما يقدم بانتظام تقرير موجز إلى لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية المتخذة.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بوديعة نظامية تعادل 7% (2018م) من المتوسط الشهري لإجمالي الودائع تحت الطلب و4% (2018م) من المتوسط الشهري لإجمالي الودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من إجمالي ودائعه، ويتكون هذا الإحتياطي من النقد والموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً.

كما يمكن للبنك الحصول على مبالغ إضافية من خلال تسهيلات وترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

• فيما يلي تحليلًا للاستحقاقات المتوقعة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المخصصة:

يمثل الجدول أدناه ملخصاً باستحقاقات الموجودات والمطلوبات التي تم تحليلها وفقاً للوقت المتوقع لتغطيتها أو تسويتها.

الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	أكثر من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	2019م بالآلاف الريالات السعودية
الموجودات						
7,915,852	3,553,372	-	-	-	4,362,480	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
1,669,426	-	-	-	-	1,669,426	نقد في الصندوق
6,246,426	3,553,372	-	-	-	2,693,054	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,041,751	-	-	571,700	505,371	2,964,680	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
210,751	-	-	-	-	210,751	تحت الطلب
3,831,000	-	-	571,700	505,371	2,753,929	مرابحات في بضائع
10,987,123	1,322,615	8,433,847	981,728	248,933	-	إستثمارات، صافي
8,027,824	456,323	6,340,840	981,728	248,933	-	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
866,292	866,292	-	-	-	-	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
2,093,007	-	2,093,007	-	-	-	إستثمارات بالتكلفة المطفأة
59,362,536	-	14,076,447	27,066,150	10,653,513	7,566,426	تمويل، صافي
28,188,565	-	10,446,607	13,281,670	3,335,214	1,125,074	تمويل شخصي
31,173,971	-	3,629,840	13,784,480	7,318,299	6,441,352	تمويل تجاري
1,719,493	1,719,493	-	-	-	-	موجودات أخرى
84,026,755	6,595,480	22,510,294	28,619,578	11,407,817	14,893,586	إجمالي الموجودات
المطلوبات						
645,120	-	-	-	-	645,120	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
212,045	-	-	-	-	212,045	تحت الطلب
433,075	-	-	-	-	433,075	إستثمارات مباشرة
66,797,565	54,341,347	-	-	2,328,892	10,127,326	ودائع العملاء
33,669,863	33,669,863	-	-	-	-	تحت الطلب
12,456,218	-	-	-	2,328,892	10,127,326	إستثمار مباشر
19,315,147	19,315,147	-	-	-	-	حساب البلاد (مضاربة)
1,356,337	1,356,337	-	-	-	-	أخرى
2,007,768	-	2,007,768	-	-	-	صكوك
6,428,090	6,428,090	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
75,878,543	60,769,437	2,007,768	-	2,328,892	10,772,446	إجمالي المطلوبات
8,200,262	-	1,509,452	2,168,166	2,801,909	1,720,735	التعهدات والالتزامات المحتملة

تم الإشارة إلى الاستحقاقات المتراكمة للتعهدات والالتزامات المحتملة بالإيضاح رقم (19) في القوائم المالية.

الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	أكثر من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	2018م بالآلاف الريالات السعودية
الموجودات						
6,438,201	3,151,301	-	-	-	3,286,900	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
1,702,065	-	-	-	-	1,702,065	نقد في الصندوق
4,736,136	3,151,301	-	-	-	1,584,835	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,334,284	-	-	1,373,236	75,261	6,885,787	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
188,544	-	-	-	-	188,544	تحت الطلب
8,145,740	-	-	1,373,236	75,261	6,697,243	مرايحات في بضائع
6,465,710	781,595	4,728,657	706,647	248,811	-	إستثمارات، صافي
4,772,363	381,512	3,435,393	706,647	248,811	-	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
400,083	400,083	-	-	-	-	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
1,293,264	-	1,293,264	-	-	-	إستثمارات بالتكلفة المطفأة
50,588,115	-	5,321,183	22,200,108	10,796,460	12,270,364	تمويل، صافي
21,141,265	-	4,173,023	11,709,970	3,860,325	1,397,947	تمويل شخصي
29,446,850	-	1,148,160	10,490,138	6,936,135	10,872,417	تمويل تجاري
463,666	463,666	-	-	-	-	موجودات أخرى
72,289,976	4,396,562	10,049,840	24,279,991	11,120,532	22,443,051	إجمالي الموجودات
المطلوبات						
3,100,791	-	-	-	187,993	2,912,798	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
278,675	-	-	-	-	278,675	تحت الطلب
2,822,116	-	-	-	187,993	2,634,123	إستثمارات مباشرة
57,175,594	46,151,979	-	-	1,713,849	9,309,766	ودائع العملاء
29,290,547	29,290,547	-	-	-	-	تحت الطلب
11,023,615	-	-	-	1,713,849	9,309,766	إستثمار مباشر
15,781,512	15,781,512	-	-	-	-	حساب البلاد (مضاربة)
1,079,920	1,079,920	-	-	-	-	أخرى
2,008,587	-	2,008,587	-	-	-	صكوك
3,225,575	3,225,575	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
65,510,547	49,377,554	2,008,587	-	1,901,842	12,222,564	إجمالي المطلوبات
6,052,570	-	192,251	1,731,309	2,534,995	1,594,015	التعهدات والالتزامات المحتملة

تم الإشارة إلى الاستحقاقات المترتبة للتعهدات والالتزامات المحتملة بالإيضاح رقم (19) في القوائم المالية.

• فيما يلي تحليلًا للمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية غير المخصصة كما في 31 ديسمبر:

يلخص الجدول أدناه الإستحقاقات المتعلقة بالمطلوبات المالية الخاصة بالبنك كما في 31 ديسمبر 2019م و2018م على أساس التزامات السداد التعاقدية بقيمة غير مخصصة في حين يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة الملازمة لها على أساس التدفقات النقدية المستقبلية وبقيم غير مخصصة.

تم إدراج الأرباح المدفوعة حتى تاريخ الاستحقاق في الجدول، وعليه فإن إجمالي تلك المبالغ لا يتطابق مع المبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي.

المطلوبات المالية	2019م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	645,617	-	-	-	-	-	645,617
ودائع العملاء	10,177,569	2,411,922	-	-	-	54,341,347	66,930,838

المطلوبات المالية	2018م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,914,620	190,903	-	-	-	-	3,105,523
ودائع العملاء	9,324,034	1,737,470	-	-	-	46,151,979	57,213,483

(32) القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه عند بيع موجودات أو دفعة لتحويل مطلوبات بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق في تاريخ القياس ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن صفقة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات والمطلوبات، أو
- في حال عدم وجود سوق أساسي متاح، ينظر في أفضل الأسواق الأخرى المتاحة للموجودات والمطلوبات.

لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل كبير عن قيمتها الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

• **تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية ومستويات القيمة العادلة**

تستخدم المجموعة المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

- المستوى 1: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة أو أداة مماثلة والتي يمكن الوصول إليها في تاريخ القياس.
- المستوى 2: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.
- المستوى 3: طرق تقويم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.

يظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية متضمنة بما في ذلك مستوياتها حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. لا يشمل الجدول القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة إذا كانت القيمة الدفترية معقولة تقريبا للقيمة العادلة:

القيمة العادلة					بآلاف الريالات السعودية 31 ديسمبر 2019م
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة					
866,292	-	539,849	326,443	866,292	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
8,027,824	7,042,008	-	985,816	8,027,824	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
موجودات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة					
4,041,751	4,041,751	-	-	4,041,751	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
2,093,007	1,624,867	-	468,140	2,093,007	إستثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة
59,268,946	59,268,946	-	-	59,362,536	التمويل، صافي

القيمة العادلة					بآلاف الريالات السعودية 31 ديسمبر 2018م
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة					
400,083	-	378,574	21,509	400,083	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
4,772,363	3,781,687	-	990,676	4,772,363	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
موجودات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة					
8,334,284	8,334,284	-	-	8,334,284	الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
1,293,264	1,293,264	-	-	1,293,264	إستثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة
50,014,077	50,014,077	-	-	50,588,115	التمويل، صافي

القيمة العادلة

القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي	بآلاف الريالات السعودية 31 ديسمبر 2019م
					مطلوبات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة
645,120	-	-	645,120	645,120	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
66,797,565	-	-	66,797,565	66,797,565	ودائع العملاء
2,007,768	-	-	2,007,768	2,007,768	صكوك

القيمة العادلة

القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي	بآلاف الريالات السعودية 31 ديسمبر 2018م
					مطلوبات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة
3,100,791	-	-	3,100,791	3,100,791	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
57,175,594	-	-	57,175,594	57,175,594	ودائع العملاء
2,008,587	-	-	2,008,587	2,008,587	صكوك

إن القيمة العادلة للأدوات المالية والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة في هذه القوائم المالية الموحدة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ومستحقات البنوك التي تستحق الدفع في أقل من 90 يوماً ودمم مدينة أخرى قصيرة الأجل، لها قيم عادلة تقارب بشكل كبير قيمها الدفترية المقابلة بسبب ان طبيعة الاستحقاق لها قصيرة الأجل.

إن القيمة العادلة لودائع العملاء المرتبطة بعائد والاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والأرصدة لدى للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى المسجلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف كثيراً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة لأن معدلات الأرباح الحالية السائدة في السوق لأدوات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها وبسبب قصر الفترة بالنسبة لبعض الأدوات المالية وخصوصاً الأرصدة لدى للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو معاً. لا يوجد سوق نشط لهذه الأدوات، وتعتمد المجموعة تحقيق القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية وذلك بإجراء تسوية مع الطرف المقابل بتاريخ استحقاقها.

تم تصنيف التمويل على أنه في المستوى 3 وذلك باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة ذات الصلة بمعدل تكلفة التمويل السائدة بين البنوك (السايبور).

تتضمن الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المصنفة ضمن المستوى 3 صكوك غير المدرجة والتي تم قياسها من قبل الإدارة بالقيمة العادلة باستخدام أسعار السمسرة أو عن طريق تقدير القيمة الحالية خصم للتدفقات النقدية باستخدام طريقة معدل خصم المعدل، تم احتساب معدل الخصم المعدل باستخدام طريقة مبادلة الائتمانية الافتراضية ("CDS") لشركة مماثلة باستخدام المعلومات المتاحة للجمهور. تمت الموافقة على طريقة تقييم عن طريق لجنة الموجودات والمطلوبات.

خلال السنة الحالية، لم يتم تحويل أي موجودات / مطلوبات مالية بين المستوى 1 و / أو المستوى 2 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

• تسوية للمستوى الثالث للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

31 ديسمبر 2018م بآلاف الريالات السعودية	31 ديسمبر 2019م بآلاف الريالات السعودية	
1,714,107	3,781,687	الرصيد في بداية السنة
2,086,171	3,354,947	الشراء
		كسب / (خسارة) ضمن الدخل الشامل
(18,591)	(94,625)	صافي التغيرات في القيمة العادلة (غير المحققة).
3,781,687	7,042,009	الاجمالي

33 الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة. وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كما يلي:

أ - أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
2,274,067	3,230,862	تمويل
78,726	122,549	تعهدات والتزامات محتملة
227,408	271,235	ودائع

ب- صناديق المجموعة الإستثمارية:

يمثل هذا البند الأرصدة القائمة لدى الصناديق الإستثمارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
8,758	32,954	ودائع العملاء
221,307	428,552	استثمارات - وحدات

ج - الإيرادات والمصاريف:

أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم والصناديق الإستثمارية المدارة من قبل المجموعة:

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
114,106	242,665	الإيرادات
15,683	10,936	المصاريف

د - فيما يلي بيان بإجمالي التعويض المدفوع لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	مزايا موظفين
76,300	75,802	

(34) كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على مقدره المجموعة في الاستمرار في أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بانتظام. تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8٪.

تراقب المجموعة كفاية رأس المال باستخدام النسب المقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس كفاية رأس المال بمقارنة بنود رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والالتزامات المحتملة باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

يلخص الجدول التالي الركيزة الأولى للمجموعة للموجودات المرجحة المخاطر، ورأس المال الأساسي ورأس المال المساند ونسبة كفاية رأس المال:

2018م بآلاف الريالات السعودية	2019م بآلاف الريالات السعودية	
55,268,406	63,300,773	الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
5,572,623	6,384,244	الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية
231,436	414,729	الموجودات المرجحة لمخاطر السوق
61,072,465	70,099,746	إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر
7,890,012	9,473,031	رأس المال الأساسي
2,690,855	2,791,260	رأس المال المساند
10,580,867	12,264,291	إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند
		نسبة كفاية رأس المال
٪12.92	٪13.51	نسبة رأس المال الأساسي
٪17.33	٪17.50	نسبة رأس المال الأساسي ورأس المال المساند

(35) خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

يقدم البنك خدمات إدارة الاستثمار لعملائه من خلال شركته التابعة / شركة البلاد للاستثمار. تتضمن هذه الخدمات إدارة تسعة صناديق استثمارية عامة (2018م: سبعة صناديق استثمارية عامة)، وبموجودات يبلغ إجماليها 1,995 مليون ريال سعودي (2018م: 1,053 مليون ريال سعودي). وتعمل شركة البلاد للاستثمار كمدير لهذه الصناديق. تدار كافة الصناديق الاستثمارية وفقاً للضوابط الشرعية وتخضع للرقابة الشرعية بصفة دورية، وتدار بعض هذه الصناديق بالتعاون مع مستشاري استثمارات مهنيين خارجيين.

كما تدير المجموعة محافظ استثمارية خاصة نيابة عن عملائها بمبلغ 1,994 مليون ريال سعودي (2018م: 1,240 مليون ريال سعودي). لم يتم إدراج القوائم المالية لهذه الصناديق والمحافظ الاستثمارية الخاصة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تم الإفصاح عن المعاملات التي تتم بين المجموعة وهذه الصناديق ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (كما في إيضاح رقم 33).

(36) أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية كي تتماشى مع تبويب السنة الحالية.

(37) اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية الموحدة

اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية الموحدة بتاريخ 12 جمادى الثاني 1441 هـ الموافق 06 فبراير 2020م.